دولة فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة جودة البيئة

البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2014

كانون أول/ديسمبر، 2014

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

© صفر، 1436هـ – كانون أول، 2014.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة جودة البيئة، 2014. *البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2014.* رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين

هاتف: 2700 298 2 (970/972)
فاكس: 2710 298 2 (970/972)
الرقم المجاني: 1800300300
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

الرمز المرجعي: 2095

فلسطين
Palestine
N
لبنان
Lebanon
سوريا
Syria
35°E
33°N
32°N
31°N
30°N
عكا
Acre
صفد
Safad
حيفا
Haifa
طبريا
Tabariya
الناصرة
Nazareth
بيسان
Beisan
جنين
Jenin
طولكرم
Tulkarm
طوباس
Tubas
نابلس
Nablus
قلقيلية
Qalqiliya
سلفيت
Salfit
اريحا والأغوار
يافا
Jaffa
رام الله والبيرة
Ramallah & Al Bireh
اللد
Lod
الرملة
Er Ramle
Jericho & Al Aghwar
القدس
Jerusalem
بيت لحم
Bethlehem
البحر المتوسط
Mediterranean Sea
شمال غزة
North Gaza
غزة
Gaza
دير البلح
Deir Al Balah
خانيونس
Khan Yunis
رفح
Rafah
الخليل
Hebron
البحر الميت
Dead Sea
بئر السبع
Beersheba
الأردن
Jordan
مصر
Egypt
0 10 20 40 Km
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
Source: Palestinian Central Bureau of Statistics

شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر والتقدير إلى كافة الزملاء في الإدارات الإحصائية الذين ساهموا بتطوير هذا التقرير عن طريق الملاحظات التي طرحت من قبلهم وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لإعداده.

لقد تم إعداد تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين 2014، بقيادة فريق فني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالتعاون مع سلطة جودة البيئة، وبدعم مالي مشترك بين كل من دولة فلسطين وأعضاء مجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) لعام 2014 ممثلة بمكتب الممثلية النرويجية لدى دولة فلسطين، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء مجموعة التمويل الرئيسية (CFG) على مساهمتهم القيمة في إعداد هذا التقرير.

فريق العمل

- **إعداد التقرير**

- **من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**

صفيه إبراهيم

- **من سلطة جودة البيئة**

أنور معلا

- **تصميم جرافيكي**

أحمد سوالمة

- **تدقيق معايير النشر**

حنان جناجره

- **المراجعة الأولية**

- **من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**

زهران اخليف

مروان بركات

محمود عبد الرحمن

محمد قلالوة

- **من سلطة جودة البيئة**

زغلول سمحان

د. عيسى موسى

سامر قاسم

شيرين زيدان

اكرم حلايقة

ابراهيم قوقا

- **المراجعة النهائية**

عنايه زيدان

- **الإشراف العام**

علا عوض رئيس الجهاز

تقديم

التنمية بمختلف مفاهيمها تُشكل أهمية بارزة على الصعيد الدولي، وخاصة في الآونة الأخيرة حيث لوحظ اهتماماً دولياً متزايداً موجهاً نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مسار آخر مختلف قد يجلب الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. وهدف التنمية المستدامة هو محاولة ضمان تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية وهي تعتمد على ثلاث ركائز متداخلة يعزز بعضها بعضاً، وهي النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

يعد تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2014 التقرير الثالث الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع سلطة جودة البيئة، وكان قد سبقه تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2012 وتقرير البيئة والتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية: الواقع والمعيقات والتحديات، 2010.

اعتمد هذا التقرير على مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاسكوا، حيث يقدم وصفاً متكاملاً لوضع التنمية المستدامة في فلسطين بالإضافة إلى التحديات والمتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في المرحلة المقبلة.

إن هذا التقرير، من خلال استخدامه لمفاهيم ومؤشرات التنمية المستدامة ينادي بضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحد من استنزافها، بالإضافة إلى ضرورة التكامل بين كافة العمليات والأنشطة الإنسانية وذلك لاستدامة التنمية وعدم ظلم الأجيال القادمة.

يأمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة أن يقدم هذا التقرير رؤية واضحة حول مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة للساسة وصناع القرار وكافة المعنيين بتلك المؤشرات.

والله ولي التوفيق،،،

علا عوض
رئيس الجهاز

عدالة الأتيرة
رئيس سلطة جودة البيئة

كانون أول، 2014

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
الفصل الأول:	**المقدمة**	**13**
	1.1 تقديم	13
	2.1 مفهوم التنمية المستدامة	13
	3.1 الفرق بين النمو والتنمية	14
	4.1 التنمية المستدامة في فلسطين	15
	5.1 المنهجية	15
الفصل الثاني:	**واقع التنمية في فلسطين**	**17**
	1.2 البعد البيئي للإستدامة	17
	1.1.2 الهواء والمنبعثات	18
	2.1.2 الزراعة/الأراضي	19
	3.1.2 البيئة البحرية والساحلية	23
	4.1.2 المياه	24
	5.1.2 التنوع الحيوي	26
	2.2 البعد الاجتماعي للإستدامة	28
	1.2.2 الفقر	28
	2.2.2 الحكم	30
	3.2.2 الصحة	33
	4.2.2 التعليم	35
	5.2.2 الخصائص السكانية (الديموغرافية)	36
	6.2.2 الأمن والسلم	39
	3.2 البعد الاقتصادي للإستدامة	40
	1.3.2 الاقتصاد وقوة العمل	40
	2.3.2 الشراكة العالمية	44
	3.3.2 أنماط الإنتاج والاستهلاك	46
الفصل الثالث:	**تحديات التنمية المستدامة في فلسطين**	**51**
الفصل الرابع:	**مُتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين**	**55**
	المراجع	**59**
	ملحق إحصائي	**63**

الفصل الأول

المقدمة

1.1 تقديم

تعبر الاستدامة البيئية عن حالة توازن وإعادة صياغة للمحددات والأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في الدول، وهي تجمع ما بين استدامة الموارد الطبيعية والاستدامة التقنية والاقتصادية والاجتماعية، وتأخذ دراسة الاستدامة البيئية أهمية كبيرة في هذه الآونه نظراً لعدم قدرة العديد من دول العالم النامية على تلبية أهداف الاستدامة بمفهومها الشامل ولا سيما في الدول العربية[1].

ويذكر أن فلسطين وفي سياق العمل المشترك من خلال الجامعة العربية كانت قد تبنت مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي تهدف إلى التصدي للتحديات التي تواجهها الدول العربية وتعاني منها لتحقيق التقدم نحو تنمية مستدامة شاملة، وتعزيز الدور الكبير للوصول إلى أهداف التنمية التي ضمنها إعلان التنمية للألفية، وتعزيز المشاركة العربية من أجل إبراز الدور الذي تلعبه الدول العربية في تحقيق التنمية خصوصاً في ظل التقدم التكنولوجي والعولمة وآثارها.

2.1 مفهوم التنمية المستدامة

أدت مشاريع التنمية التي قام بها الإنسان في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلى إحداث الكثير من التغييرات والإنجازات التي صاحبها الإضرار بالبيئة، وإزاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية عُقدت عدة مؤتمرات واجتماعات دولية، تمخضت عنها عدة اتفاقيات تشمل صون التنوع الحيوي (البيولوجي) وقضايا تغير المناخ، وصون الغابات، ومكافحة التصحر، وتم لفت الانتباه إلى أهمية معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظاً على مستقبل الإنسان، ومن هنا ظهرت فكرة التنمية المستدامة التي تحفظ حقوق الأجيال كافة في الموارد الطبيعية.

وهكذا طُرح مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1983 من قبل رئيسة وزراء النرويج " برو يورتلاند"، وبناءً على هذا الموقف تولدت فكرة الاستدامة كمفهوم يعكس الجوانب البيئية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد استخدم علماء اقتصاد التنمية تعبير الاستدامة (Sustainability) لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة، ومن هنا تعددت تعريفات التنمية المستدامة، ندرج منها ما يلي:

1. تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987: وهو " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة ".
2. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في قمة ريو دي جانيرو 1992: وهو " إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، أو تحسينها لكي يمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياه كريمة أفضل ".

[1] الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الاستدامة البيئية الحضرية، 2011.

3. ومن هنا ندرك أنه ليس هناك اتفاق محدد حول تعريف التنمية المستدامة، ولكن جميعها تؤدي إلى نفس المفهوم وهو: " الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة".

وهناك أربعة ارتباطات يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة، وهي:
الأول: ارتباط الإنسان بالأرض وبالتكوين المجتمعي وهو يشكل الأساس الذي يقوم عليه العمل التنموي.
الثاني: ارتباط عملية التخطيط والتنظيم بمبدأ التنمية الإنسانية، فالإنسان هو المنطلق، ومبدأ توزيع النمو والإمكانيات المتوفرة يجب أن يُحترم.
الثالث: ارتباط التكوين المجتمعي في واقعه الحياتي وبمختلف عناصره ارتباطاً مباشراً بالأجهزة المتنوعة للدراسة واتخاذ القرار وبالباحثين والمخططين.
الرابع: ارتباط حركة الماضي في الواقع الحالي بإمكانيات بناء المستقبل[2].

3.1 الفرق بين النمو والتنمية

هناك خلط في الفهم بين النمو والتنمية، فالنمو يعني الازدياد ويكاد يقتصر على الجانب الاقتصادي، أما التنمية فهي عملية شاملة يمكن أن تكون تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو بيئية، فقد يحصل نمو بالدخل دون أن تحصل تنمية، فالتنمية شيء أكثر تعقيداً وشمولاً وعقلانية وعدالة من النمو[3].

أما النمو الاقتصادي يعني: " ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام مقاساً بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي، إذن يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط، والغاز، والفحم، والحديد، أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد طبعاً شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية "[4].

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية، بمعنى حدوث تغير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسن في حياة المجتمع، أما التنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تُفهم على أنها تغير كمالي، وسطحي، ومرحلي، وعابر، يقتصر على عنصر معين من عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة ومتشابكة تستهدف تغييراً جوهرياً في البنيان الاقتصادي، يمتد ليمس كافة العلاقات الاقتصادية، ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد الوطنية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح، كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل، فكما ورد أعلاه، قد يكون ارتفاع الدخل القومي لفترات قصيرة، ولا يُسفر عن تطورات هامة في هيكل الاقتصاد؛ لذا يجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لا يُقاس ببضع سنين، بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً على الأقل. ولا بد للنمو الاقتصادي أن يسبق التنمية الاقتصادية، فمن الصعب تصور تنمية اقتصادية من غير ارتفاع الدخل القومي الحقيقي. إذاً النمو الاقتصادي شرطاً أساسياً للتنمية لكنه ليس دائماً الشرط الأوحد[5].

---

[2] د. نعيم البارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

[3] عبد الرحمن تيشوري، النمو والتنمية أوهام نظرات مقترحات، الحوار المتمدن العدد – 1314، 2005/9/11.

[4] د. محمد علي الحسيني، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مجلة النبأ، العدد 58

[5] مقالة بعنوان التنمية الفلسطينية بين مطرقة الاحتلال وسندان الفساد، نشرت يوم السبت 18-09-2010 أعدت بقلم ناديا أبو زاهر ونشرت على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.herepal.com/news.php?action=view&id=12366

إن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى تغييرات جوهرية وعميقة في الأنظمة التي تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والإقتصادية للتنمية، إلا أن مثل هذه التغييرات الجوهرية لا تتم من خلال السلطات الحاكمة وصناع القرار فقط، بل من خلال التنظيمات الشعبية والاجتماعية الذاتية، وبالشراكة بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة[6].

4.1 التنمية المستدامة في فلسطين

بما يتعلق بالتنمية المستدامة في فلسطين، فقد رأى الكثير من الباحثين والمختصين أن التنمية في فلسطين يجب أن تتواكب جنباً إلى جنب مع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، بمعنى استحالة تطبيق التنمية في ظل وجود الاحتلال، حيث أن المفهوم التنموي ينبغي أن يقوم على أساس التغيير الشامل في جميع نواحي الحياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وذلك في ظل وجود سيادة للدولة تتحكم في مواردها وقراراتها السياسية، وعلى الصعيد الآخر هناك من يرى بوجوب التنمية في ظل الاحتلال بهدف الحفاظ على الثوابت والمقدرات السياسية والاقتصادية، حيث أن عملية التنمية في فلسطين واجهت شتى أنواع السلب والتعطيل التي أثرت على جوانبها المختلفة، ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيس في سلب وتعطيل التنمية في فلسطين بهدف خدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية في فلسطين لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة الاحتلال[7].

إن خطط التنمية المستدامة التي يتوجب على دولة فلسطين وضعها تصطدم على أرض الواقع بالمعيقات السياسية التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على الفلسطينيين، حيث تتعرض الموارد الطبيعية الفلسطينية إلى إجراءات وممارسات تقوم بها سلطات الاحتلال من طرف واحد محدثة تغييرات جذرية في الاتزانات الطبيعية القائمة، وتعتبر فلسطين الحالة الفريدة في العالم التي تتعرض إلى مخططين متناقضين لاستغلال مواردها، إحداهما أصيل صاحب أرض والثاني دخيل يملك القوة والإمكانيات، وعليه تعتبر فلسطين نموذجاً للعلاقة العضوية بين التدهور البيئي والنزاعات السياسية[8].

5.1 المنهجية

تم الاعتماد في إعداد التقرير على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالإضافة إلى البيانات التي توفرها مراكز الأبحاث والمؤسسات الحكومية والخاصة كلٌ في مجال تخصصه، كذلك تم الاعتماد على البيانات التي تم نشرها في خطة التنمية الوطنية 2011–2014 لدولة فلسطين، واستراتيجية البيئة القطاعية 2011–2013 لسلطة جودة البيئة، وتقرير التنمية البشرية 2013. كما ساهمت سلسلة تقارير التنمية الإنسانية الفلسطينية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطوير موضوعاته.

شكلت مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من قبل جامعة الدول العربية والاسكوا والمعتمدة من قبل الفريق الوطني لتطوير إحصاءات البيئة والمصادر الطبيعية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مادة التقرير الأساسية، حيث تم تحديث هذه المؤشرات بالاعتماد على أحدث البيانات المتوفرة. وقد تم الاستعانة بمصادر بيانات خارجية لعدم توفر بعضها ضمن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[6] Sustainable Development, Supreme Education Council, 2013.

[7] د. نعيم البارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

[8] استدامة بيئية نحو حياه أفضل، مشروع بيت لحم 21– معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (أريج)، 2006.

الفصل الثاني

واقع التنمية في فلسطين

مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، أخذت على عاتقها العمل على بناء مؤسسات الدولة المستقبلية ضمن حدود 1967، والعمل على إيجاد فرص عمل لتحقيق تنمية اقتصادية للتخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

تعتبر التنمية الاقتصادية في فلسطين من الأولويات التي تشغل فكر الفلسطينيين على اختلاف المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني وعلى اختلاف مواقعهم. ويبدو أن موضوع التنمية في فلسطين والظروف التي تعيشها قد فرضت طابعاً خاصاً سواء على طبيعة النشاط أو على خطط وبرامج التنمية، وبالتالي اكتسب مفهوم التنمية خصوصية مرتبطة بما يدور في المنطقة وعلاقته بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعرضت عملية التنمية في فلسطين للعديد من المصاعب والمعيقات التي تحول دون استمراريتها، وتحد من نتائجها وتؤثر سلباً على مستوى المعيشة لغالبية السكان، نظراً لعدم الاستقرار والتدخلات المباشرة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وضرب عناصر البنية الأساسية والمرافق العامة[9].

ومما شكل أحد أهم المعيقات للتنمية قيام الاحتلال الاسرائيلي بشن حروب متواصلة على كافة مؤسسات دولة فلسطين، وبالتحديد على قطاع غزة في الأعوام 2008، 2012، 2014، ولا سيما استهدافه لكافة المؤسسات الحكومية والمدنية والأمنية وتدميرها بالكامل ومنها على سبيل المثال الجامعات والمدارس والمستشفيات ومطار غزة الدولي وميناء غزة البحري، وتدمير كافة البنى التحتية، والتي عملت دولة فلسطين على إنشائها للمساهمة في تحقيق الرفاه وتوفير العيش الكريم لأفراد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن الكشف عن واقع التنمية في فلسطين يتطلب توفر بيانات عن مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

أبعاد التنمية المستدامة:

تُعد التنمية المستدامة ثلاثية الأبعاد ذات ترابط وتداخل في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ارتباطها ببعد متعلق بالسياسات (جهة اتخاذ القرار)، وهذه الأبعاد هي:

1.2 البعد البيئي للإستدامة Environmental Dimention of Sustainability

البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف للمصادر والموارد البيئية هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة؛ لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة من أجل الحصول على طرق ممنهجة وتشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه.

[9] مقالة على الانترنت بعنوان التنمية الاقتصادية في فلسطين، نشرت بتاريخ 2010/2/3 إعداد د. محمد فتحي شوشر شقورة.

تتضمن المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة عدة مواضيع ذات علاقة بالبيئة ألا وهي الهواء، والزراعة، والبيئة الساحلية والبحرية، والمياه، والتنوع البيولوجي.

1.1.2 الهواء والمنبعثات

تبرز العديد من المشاكل ذات الصبغة البيئية التي تقف حاجزاً أمام تحقيق أمثل للتنمية المستدامة في شقها البيئي، ومن ذلك مشكلة تلوث الهواء والمنبعثات، فالإنسان يستطيع البقاء دون طعام لعدة أيام ولكنه لا يستطيع الاستغناء عن الهواء الجيد إلا لدقائق معدودة وبالتالي يجب أن يكون الهواء صالحاً للاستنشاق ولا يحتوى على ملوثات من شأنها أن تسبب أضراراً بالصحة العامة سواءً على المدى القريب أو البعيد. ويستطيع الهواء أن يحتفظ بمكوناته في الظروف الطبيعية وحسب دورة الحياة في النظام البيئي، فالنبات مثلاً يأخذ ثاني أكسيد الكربون من الجو ويحتفظ بالكربون ويطلق الأوكسجين وتتنفس الكائنات الحية الأوكسجين، وإذا زادت نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو فإن الفائض يذوب في البحار والمحيطات ويتفاعل مع أملاح الكالسيوم مكوناً كربونات الكالسيوم (الأحجار الجيرية) وبذلك تحفظ الطبيعة ذاتها.

يعتبر تلوث الهواء من أقدم المشاكل البيئية التي عرفها الإنسان حيث أن مصادره الطبيعية متعددة، ويتميز التلوث الهوائي عن غيره من أشكال التلوث في أنه سريع الانتشار حيث لا يقتصر تأثيره على منطقة المصدر وإنما يمتد إلى المناطق المجاورة والبعيدة، كذلك وبعكس أشكال التلوث الأخرى (المياه العادمة والنفايات الصلبة وغيرها)، فإن التلوث الهوائي لا يمكن السيطرة عليه بعد خروجه من المصدر لذا يجب التحكم به ومعالجته قبل خروجه إلى الجو، كما أنه غالباً ما يكون لا يُرى بالعين المجردة بالإضافة إلى أنه متعدد المصادر. كل هذه الصفات تجعل من تلوث الهواء القضية البيئية الكبرى ونحن في بلادنا لسنا بالبعيدين عن ذلك.

ورغم أن فلسطين ليست بالدولة الصناعية، إلا أننا نعيش ونمارس نشاطنا في بقعه جغرافية ضيقه ومع مصادر طبيعية محدودة، لذا فنحن لسنا بالبعيدين عن تلوث الهواء وآثاره، وهذا يعني الاهتمام بتلوث الهواء من حيث إجراء الفحوصات والرقابة الدورية وسن القوانين والتشريعات الملزمة، وكذلك الاهتمام بالتوعية والتعليم واستخدام وسائل الإعلام لهذا الغرض.

وكما هو الحال مع كافة عناصر وأبعاد التنمية في فلسطين فقد طالت الاعتداءات الإسرائيلية الهواء، حيث نجد أن إسرائيل عملت على زيادة معدلات تلوث الهواء عن طريق المصانع المنتشرة في اسرائيل، حيث تصل كمية كبيرة من الغازات السامة والضارة الناتجة عن المصانع الإسرائيلية داخل إسرائيل إلى الأجواء الفلسطينية بفعل الرياح بسبب قرب موقعها الجغرافي من الحدود، كما يصل الدخان والغازات الناتجة عن محطات توليد الطاقة العاملة بالفحم في إسرائيل إلى قطاع غزة بفعل الرياح، مما يزيد من درجات تلوث الهواء، كما تنبعث الغازات السامة التي تلوث الهواء من المصانع الإسرائيلية أثناء عملية النقل الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عمليات تسريب لهذه المواد. تشكل الصناعات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والصناعات داخل إسرائيل الخطر الأكبر على تلوث الغلاف الجوي في فلسطين، حيث أن المراكز الصناعية الإسرائيلية الكثيرة المنتشرة في شتى أنحاء الضفة الغربية تلوث الغلاف الجوي بكميات كبيرة من غازات الدفيئة، حيث يتوقع خبراء المناخ أن تزداد غازات الدفيئة المنبعثة من المناطق المحتلة عام 1948 بنسبة 40% وذلك حتى العام 2020، ومن مظاهر تغير المناخ في فلسطين تناقص كميات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة. وقد كان لتأثير الحرب على قطاع غزة عام 2008، 2012، 2014 الأثر الكبير في تلوث الهواء والتربة والمياه نتيجةً لاستخدام أسلحة محرمة

دولياً، ومن تلك الأسلحة الفسفور الأبيض، بالإضافة إلى استخدام أسلحة تحمل مواد سامة مما يؤدي إلى انتشارها في الجو وبقائها في التربه لسنوات عدة[10].

ويشير الجدول أدناه إلى كمية المنبعثات في فلسطين لسنوات عدة.

كمية المنبعثات في فلسطين من قطاعات الطاقة والزراعة والنفايات حسب نوع المنبعث، 2005-2011

السنة	كمية المنبعث بالطن /سنة						
	ثاني أكسيد الكربون CO_2	الميثان CH_4	ثاني أكسيد النيتروز N_2O	أكاسيد النيتروجين NO_x	أول أكسيد الكربون CO	المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية NMVOC	ثاني أكسيد الكبريت SO_2
2005	2,991,694	15,115	814	26,881	213,567	35,867	3,278
2006	2,463,168	13,943	760	29,800	213,513	37,187	3,533
2007	2,401,835	13,584	706	26,815	137,805	37,019	1,722
2008	2,260,916	13,198	689	29,229	242,765	36,200	3,903
2009	2,643,222	13,119	682	28,223	152,276	38,171	1,966
2010	3,271,227	13,983	712	31,412	158,158	44,123	1,515
2011	3,100,538	14,853	782	40,112	283,190	46,552	4,480

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. المنبعثات إلى الهواء، 2011. تقرير منهجي. رام الله- فلسطين.

نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون:

قُدّر إجمالي نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للعام 2011 في فلسطين حوالي 1.04 طن/فرد/سنة، بينما كان نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون للعام 2001 حوالي 0.82 طن/فرد/سنة.

2.1.2 الزراعة/ الأراضي

تلعب الزراعة دوراً حيوياً في اقتصاد الدول النامية وتمثل المصدر الرئيسي للغذاء والدخل والعمل لسكانها الريفيين، ويعد التطور في الزراعة واستخدام الأراضي أمراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي وللتخفيف من حدة الفقر.

وتعد التنمية الزراعية المستدامة أحد الأشكال المهمة في التنمية المستدامة، وتعني القدرة على استمرار الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية، وتشير اللجنة الإرشادية للتنمية للمجموعة الاستشارية حول الأبحاث الزراعية؛ على أن الزراعة المستدامة هي الزراعة القادرة على إدارة الموارد بشكل ناجح لتلبية الحاجات البشرية المتغيرة مع تحسين البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة على سلامتها.

وتكتسب التنمية الزراعية المستدامة أهمية خاصة في فلسطين بسبب ما تعانيه المناطق الفلسطينية من غياب للتخطيط الوطني والإقليمي من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وكذلك بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تتمثل في مصادرة الأراضي ومنع الوصول إليها، وتجريف الأراضي لبناء المستعمرات الإسرائيلية[11].

[10] د. عيسى، مقال بعنوان "استخدام اسلحة ملوثة في غزة جريمة حرب"، وكالة معاً الاخبارية، نُشرت بتاريخ 2014/09/03

[11] لميس عفانة، استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية، 2010.

التغير في استخدام الأراضي:

تعد دراسات استعمالات الأراضي أحد أهم العناصر التخطيطية الرئيسة لأي مخطط استراتيجي للمدن الحديثة، فهي تسهم في تقويم التغيرات التي حدثت في استعمالات الإسكان والأنشطة الاقتصادية خلال فترات زمنية محددة. ولأن عملية التنمية الحضرية تتميز بالديناميكية والتغير المستمر، فلا بد أن يواكبها خطط لإدارة التنمية تتجاوب مع هذه التغيرات، وتستوعبها ضمن مقترحات الخطط الاستراتيجية والتنظيمية، ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من توفير خطة مرنة وواضحة لتنفيذ مقترحات مخطط استعمالات الأراضي تتجانس مع متطلبات الإطار الاستراتيجي وعناصره الرئيسة التي تضم المخطط الهيكلي العام، والمخططات الهيكلية المحلية، والسياسات الحضرية.

يلاحظ التباين في مساحة الأراضي المزروعة خلال الفترة 2004 – 2007 مقارنةً بالعام 1998 حيث كانت 1504.6 كم^2، حيث انخفضت المساحة المزروعة في العام 2006 بمقدار 23.1 كم^2 فيما ازدادت المساحة المزروعة خلال العام 2008 بمقدار 8.3 كم^2 مقارنة بالعام 1998.

كما أنه تم اعتماد المخطط الوطني لحماية الموارد الطبيعية والمعالم التاريخية كأساس للمخطط الوطني المكاني، حيث يُبين ويحدد هذا المخطط المساحات المختلفة للاستخدامات العديدة كالمحميات الطبيعية، ومناطق التنوع الحيوي، ومناطق المشهد الجمالي، والغابات، والمناطق الزراعية المحمية، والمطلات، والمناطق الحساسة مائياً، وغيرها من الاستعمالات.

الاحتلال الإسرائيلي يقيد استعمالات الأراضي في فلسطين:

تبلغ مساحة دولة فلسطين حوالي 6,020 كم^2 (5,655 كم^2 للضفة الغربية، و365 كم^2 لقطاع غزة)، وتتوزع أراضي فلسطين حسب الملكية واستعمالات الأراضي حسب وزارة الإسكان إلى أراضي حكومية وأراضي وقف وأراضي خاصة.

في أعقاب حرب عام 1967، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة مساحات كبيرة من فلسطين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك للأغراض الآتية:

- إقامة المستعمرات الإسرائيلية والمواقع الاستعمارية.
- الطرق العرضية والالتفافية لخدمة المستعمرات.
- مناطق أمنية تحيط بالمستعمرات وحظرت على المواطنين الفلسطينيين دخولها.
- مناطق محمية لمشاريع استعمارية مستقبلية.
- إقامة مناطق صناعية ومكبات نفايات.

التغير في استخدام الأراضي المزروعة في فلسطين، 2004-2008

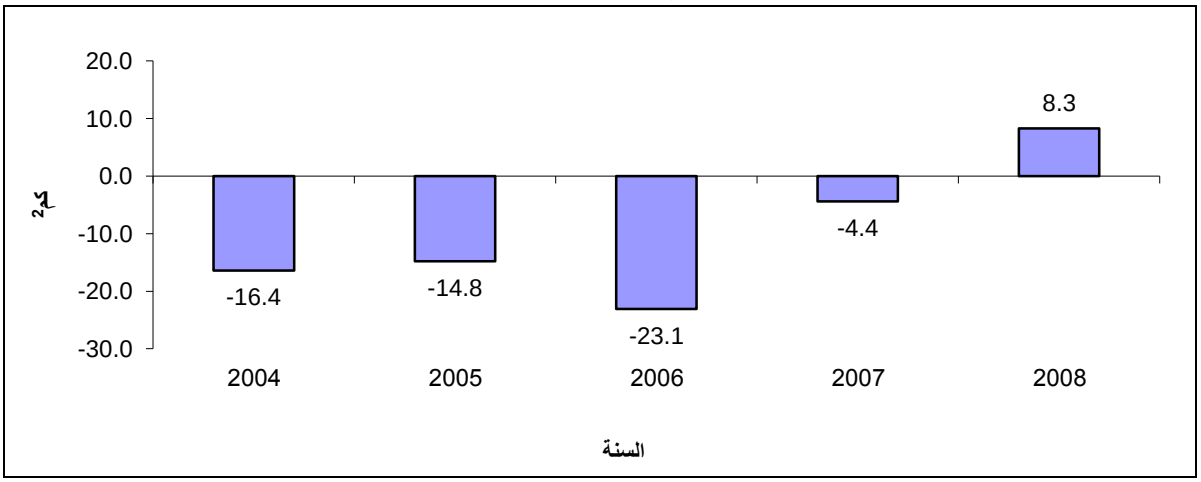

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. إحصاءات استعمالات الأراضي في فلسطين، 2008. رام الله – فلسطين

مساحة الأراضي المزروعة

يشار إلى أن مساحة الأراضي المزروعة خلال العام 2010 بلغت 810.7 كم^2 حسب بيانات التعداد الزراعي، وارتفعت هذه المساحة لتصل إلى 931.5 كم^2 خلال العام 2011، حيث يُلاحظ التباين في المساحات المزروعة لهذين العامين مقارنة مع الأعوام السابقة وذلك بسبب اختلاف منهجية جمع البيانات الزراعية والتي اعتمدت الحيازة الزراعية كوحدة إحصائية حسب التوصيات الدولية خلال العامين 2010، 2011، بينما بيانات الأعوام السابقة هي بيانات تقديرية من وزارة الزراعة تعتمد التجمع كوحدة إحصائية.

مساحة الأراضي المزروعة في فلسطين، 2010-2011

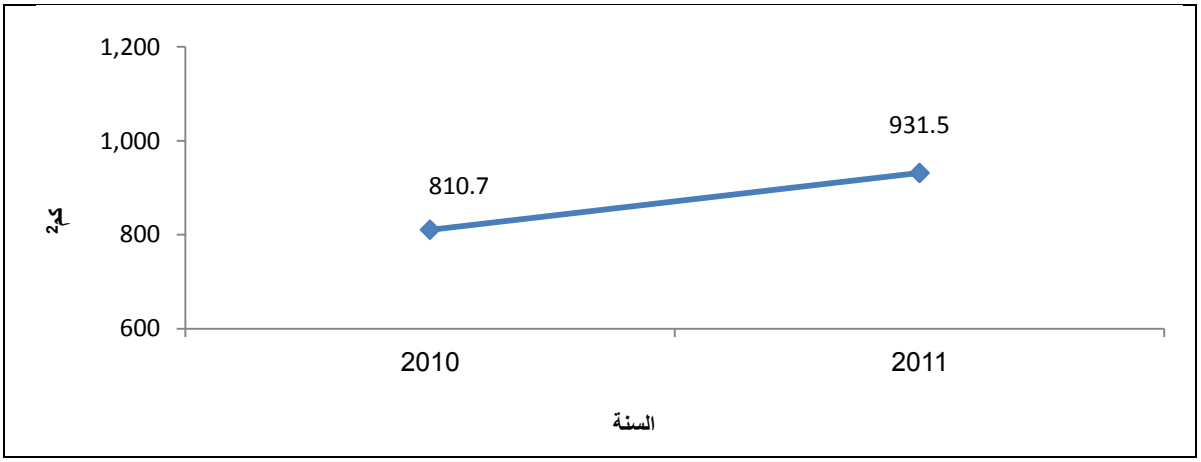

المصدر: بيانات العام 2011/2010 مصدرها مسح الإحصاءات الزراعية 2011/2010، بيانات العام 2010/2009 مصدرها التعداد الزراعي 2010

استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية:

إن استخدام الأسمدة الطبيعية بدلاً من الأسمدة الكيماوية أفضل من حيث حالة النمو والحفاظ على الجيل النباتي الذي ينمو بشكل صحيح ولو كان ذلك ببطء، حيث تتخلل الأسمدة الطبيعية التربة بفعل البكتيريا اللاهوائية والهوائية وتتخلل عناصرها وخاصة النيتروجين "الآزوت" الفعال والمفيد للتربة، أما استخدام الأسمدة الكيماوية فإنها تُسبب الكثير من الأضرار للتربة إذا ما استخدمت بكميات كبيرة أو في حالة عدم توفر مصادر المياه تؤدي إلى عدم النمو بشكل كامل.

خلال العام 2004 تم استخدام أسمدة في فلسطين بما قيمته 34.4 مليون دولار أمريكي، وتم استخدام مبيدات زراعية بما قيمته 26.1 مليون دولار أمريكي، لترتفع قيمة الاستخدام في العام 2008 إلى 47.3 مليون دولار أمريكي للأسمدة، و36.0 مليون دولار أمريكي للمبيدات الزراعية، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على الاستخدام المكثف لهذه الاسمدة والمبيدات في المجال الزراعي.

استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية في فلسطين، 2004 – 2008

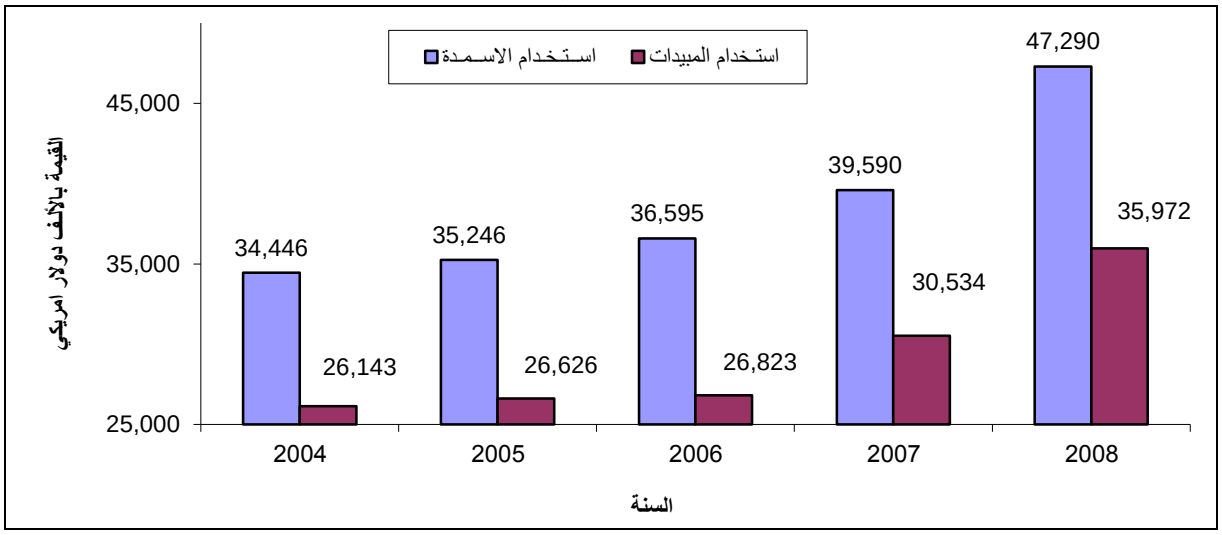

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير الإحصاءات الزراعية. رام الله – فلسطين

تشير بيانات التعداد الزراعي للعام 2010 إلى أن 64.9% من إجمالي الحيازات النباتية والمختلطة في فلسطين تستخدم أسمدة عضوية، و34.8% تستخدم أسمدة كيماوية، بالإضافة إلى أن 49.7% من إجمالي تلك الحيازات تستخدم مبيدات زراعية.

عدد الحيازات الزراعية التي تستخدم التطبيقات الزراعية في فلسطين حسب نوع الحيازة ونوع التطبيق الزراعي، 2010/2009

نوع التطبيق الزراعي	نوع الحيازة		المجموع
	نباتية	مختلطة	
الأسمدة العضوية	49,268	13,735	**63,003**
الأسمدة الكيماوية	27,001	6,745	**33,746**
المبيدات الزراعية	38,403	9,873	**48,276**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد الزراعي – 2010، النتائج النهائية – فلسطين. رام الله – فلسطين

علماً بأن عدد الحيازات النباتية في فلسطين بلغ 79,176 حيازة، وعدد الحيازات المختلطة 17,893 حيازة وذلك في العام 2010.

3.1.2 البيئة البحرية والساحلية

إن إعداد البرامج التي تتناول الاستخدام المستدام للمناطق البحرية والساحلية يتطلب التفكير في الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتفاعلات الدائمة فيما بينها، ومن هنا تُشكل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مطلباً أساسياً للتنمية المستدامة في المناطق الساحلية، فهي توفر إطار عمل ملائم لمعالجة التغيرات الدائمة في المجتمعات من جهة والبيئة الطبيعية من جهة أخرى.

من المشاكل التي يعاني منها الساحل في قطاع غزة استخراج الرمال والبناء العشوائي على الشاطئ الفلسطيني، حيث يحذّر المختصون البيئيون في حماية الشواطئ من تآكل الشاطئ بنحو 37 متر في المنطقة الواقعة شمال ميناء مدينة غزة خلال العقود الأخيرة، وقد أرجع الخبراء سبب تآكل الشاطئ في هذه المنطقة إلى ترميم ميناء غزة حديثاً، وإنشاء مرفأ بحري مصري على شاطئ رفح المصرية جنوب الحدود الفلسطينية بنحو 2 كم، ومن الجدير بالذكر أن شاطئ غزة يتعرض للتلوث نتيجة تدفق المياه العادمة وإلقاء النفايات، بحيث زادت نسبة طول الشاطئ الملوث عن 50% من طول شاطئ القطاع.

وفي دراسة حلس، 2012 بعنوان "تقييم التلوث بالطفيليات الناتج عن ضخ المياه العادمة إلى منطقة شاطئ مدينة غزة" تبين أن تلك المنطقة ملوثة بالطفيليات المعوية المعدية الناتجة عن ضخ آلاف الأمتار المكعبة من المياه العادمة إلى منطقة الشاطئ بدون معالجة، حيث بلغت نسبة التلوث 40.4% في عينات مياه البحر، و43.6% في عينات الرمال الرطبة، و40.4% في عينات الرمال الجافة.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات الهامة وعلى رأسها: ضرورة العمل بشكل جدي على تطوير شبكة المياه العادمة ومحطات المعالجة في قطاع غزة وإيجاد بدائل وحلول أخرى تجنب منطقة الساحل أي تلوث أو ضرر.

تذبذب كميات صيد الأسماك السنوي:

بلغت كمية صيد الأسماك السنوي في العام 2005 في فلسطين 1,814 طن، ثم ارتفعت إلى 2,844 طن في العام 2008، في حين انخفضت في العام 2013 لتصل إلى 1,929 طن.

كميات صيد الأسماك السنوي في فلسطين، 2005-2013

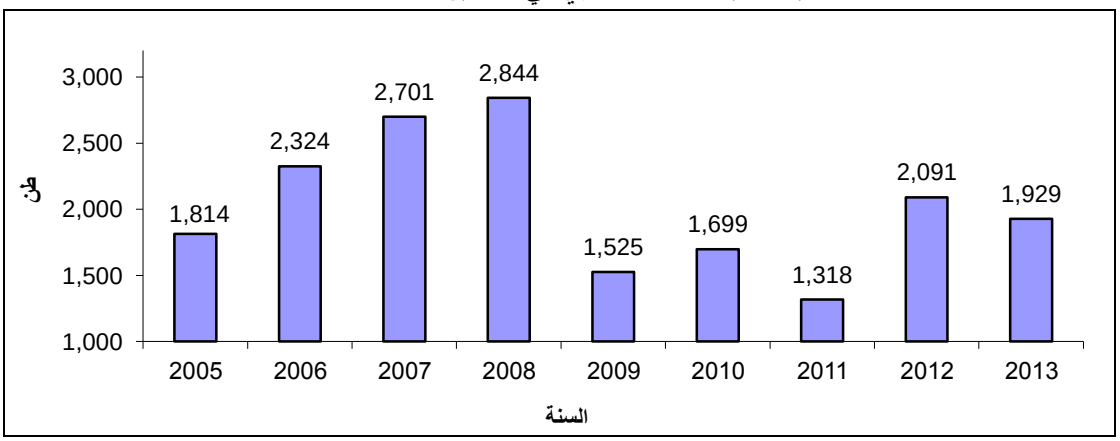

المصدر: وزارة الزراعة، 2005-2013. رام الله – فلسطين.

4.1.2 المياه

تُشكل المياه عصب الحياه الرئيسي، وأصبح توفيرها بشكل آمن في مقدمة الأولويات في العالم، حيث أصبحت معرضة للإستنزاف والتلوث، ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بالاعتماد على مؤشرات نوعية المياه، وكمية المياه السطحية والجوفية المتوفرة فيها.

وتعد المياه واحدة من أصعب القضايا التي تؤثر على استقرار البيئة في فلسطين، وقد أشارت سلسلة مطبوعات التنمية البشرية للعام 2013 (حوكمة المياه في المنطقة العربية إدارة الندرة وتأمين المستقبل) إلى أن نصيب الفرد الفلسطيني من المياه، وبخاصة في غزة، يمثل أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويساهم في حدوث هذه الندرة كل من نقص المياه وأسلوب إدارة المياه المشتركة.

إن مستوى عدم التكافؤ بين إسرائيل وفلسطين في المشاركة في الأحواض المائية الجبلية في الضفة الغربية بالغ الوضوح فمتوسط نصيب الفرد من استخدام المياه من قبل المستعمرين الإسرائيليين في الضفة الغربية أعلى بنحو تسع مرات عن مثيله لدى الفلسطينيين. وبالرغم من أن الضفة الغربية يوجد بها 13.0% فقط من مجموع الآبار في فلسطين التاريخية، فإن المستعمرين يعملون على استخراج ما يصل إلى 53.0% من المياه الجوفية في هذه الآبار.

وتوضح إدارة أحواض المياه الجوفية الغربية والساحلية أصل المشكلة، حيث يعد الحوض المائي الشرقي للمياه الجوفية، وهو جزء من حوض نهر الأردن، بمثابة المصدر الأكثر أهمية للمياه المتجددة في فلسطين، حيث تقع حوالي 80.0% من منطقة التغذية لهذا الحوض ضمن حدود الضفة الغربية في حين أن أكثر من 90.0% من الضخ يتم داخل الخط الأخضر عبر مجموعة كبيرة من الآبار الاسرائيلية، كما أنها تتدفق من الضفة الغربية نحو ساحل البحر المتوسط، وأغلب هذه المياه لا تُستخدم من قبل الفلسطينيين، ويُعزى أحد الأسباب إلى الإجراءات الاسرائيلية الصارمة لعدد وعمق الآبار. هذا وقُدرت نسبة المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون من مياه الأحواض الجوفية 15.0% فقط، في حين يحصل الاسرائيليون على 85.0% من مياه هذه الأحواض.

يتعرض الحوض الساحلي في قطاع غزة إلى مشاكل عديدة منها الضخ الجائر للمياه من الجانب الإسرائيلي، ويقدر أن الإفراط في استخراج المياه من الحوض الساحلي يقرب من ضعف الحد المستدام ويصل الآن إلى مستويات خطيرة، حيث أن 95.0% من مياه الشرب في قطاع غزة غير صالحة للشرب.

بلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 106.0 ملايين م^3 عام 2012، وهذه الكمية تشمل كمية المياه المشتراه من شركة المياه الاسرائيلية (ميكروت)، ولا تشمل الكميات المستخرجة من الآبار غير المرخصة في قطاع غزة، لكن الكمية تعتبر ضخاً جائراً، حيث يعتبر الضخ الآمن وطاقة الحوض المستدامة 50–60 مليون متر مكعب فقط. أكثر من 90.0% من كمية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي لا تتوافق نوعية المياه فيها مع معايير منظمة الصحة العالمية، من جانب آخر بلغت كمية المياه المستخرجة من الأحواض الجوفية في الضفة الغربية للعام 2012 (51.8 مليون م^3/السنة للحوض الشرقي، 30.4 مليون م^3/السنة للحوض الغربي، 23.3 مليون م^3/السنة للحوض الشمالي الشرقي.

يقدر أن هناك 62.5 مليون م^3 من مياه الصرف الصحي في عام 2011 تصرف في البيئة في أكثر من 350 موقعاً في الضفة الغربية[12]، بالإضافة إلى ذلك، تشير بيانات مسح البيئة المنزلي للعام 2013 أن 40.6% من الأسر في الضفة الغربية متصلة بشبكة الصرف الصحي، و46.1% تعتمد على الحفر الامتصاصية، ويبدو أن الفلسطينيين في قطاع غزة في وضع أفضل من حيث الارتباط بشبكات الصرف الصحي؛ حيث أن 83.1% من الأسر في قطاع غزة في العام 2013 تتصل بشبكة صرف صحي ومع ذلك، فإن الطاقة الاستيعابية لمحطات المعالجة تنخفض كثيراً، وبقيت غير قادرة على العمل لبعض الوقت نتيجة للحصار المفروض على قطاع غزة من حيث توفر قطع الغيار والكهرباء والموارد البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، ترفض إسرائيل إعطاء تصاريح لإقامة محطات معالجة المياه والنفايات إلا بشرط مسبق وهو أن تكون متصلة بالمستعمرات الاسرائيلية. وقد دأبت بلدية القدس على إهمال الاستثمار في البنية التحتية للفلسطينيين، وخاصة في مجال المياه والصرف الصحي.

تذبذب كميات المياه المستخرجة من المياه الجوفية والسطحية:

من الملاحظ أن هناك تذبذباً في نسبة المياه المستخرجة من المياه الجوفية والسطحية نسبة الى المياه المتاحة في فلسطين خلال الاعوام 2005-2012، حيث بلغت 86.5% خلال العام 2005، وبلغت 81.8% في عام 2009، لتصل هذه النسبة الى 83.8% في عام 2012، مع الإشارة إلى أن إسرائيل حرمت الفلسطينيين من استغلال حقهم في مياه نهر الأردن منذ العام 1967.

نسبة المياه الجوفية والسطحية المستخرجة من المياه المتاحة في فلسطين، 2005-2012

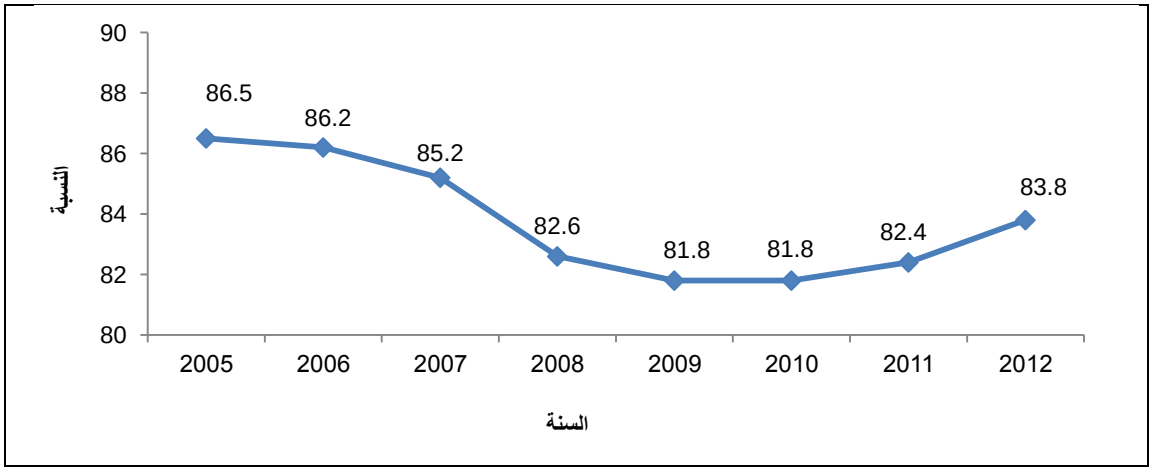

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات المياه في فلسطين 2005-2012. رام الله – فلسطين.

كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي:

من خلال تتبع البيانات والارقام يلاحظ أن هناك استخراجاً متزايداً للمياه لأغراض الاستخدام المنزلي في فلسطين فقد شهدت الفترة الممتدة من 2004- 2012 استخراجاً متزايداً بدءاً من حوالي 142.9 مليون متر مكعب خلال العام 2004، لتصل إلى 199.9 مليون متر مكعب خلال العام 2012.

[12] Annual Water Status Report, 2012. Palestinian Water Authority.

كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في فلسطين لسنوات مختارة

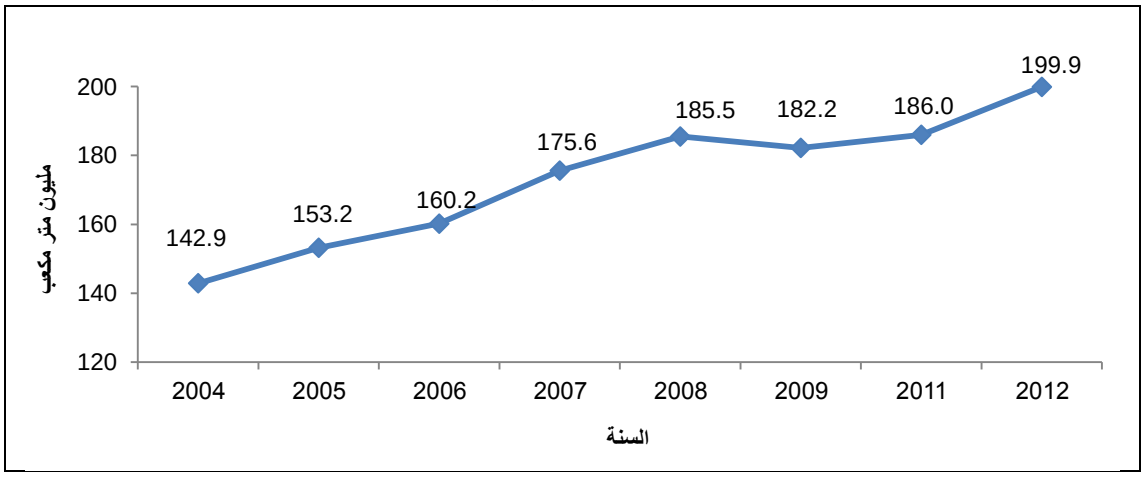

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات المياه في فلسطين 2004-2012. رام الله – فلسطين

5.1.2 التنوع الحيوي

هو عبارة عن عدد الأنواع وعدد الأفراد التي تتأثر بعوامل بيئية مختلفة في منطقة بيئية محددة (Niche) وتأثيراتها على التركيب الحيوي، ويعتبر التباين الحيوي (Biodiversity) أحد مقومات المجتمع الحي لكي يحافظ على ثباته واستقراره لوظائفه، سواء كان التباين على مستوى الأفراد أو الجماعات.

تكمن أهمية التنوع الحيوي في العديد من مجالات الحياة، فمن خلال حماية التنوع الحيوي يتم العمل على دوام استقرار النظام البيئي، كما أن التنوع الحيوي يعتبر مخزوناً وراثياً طبيعياً إذ يعتبر من المبادئ الأساسية للتنمية القابلة للإستمرار للموارد البيئية، كما أن للتنوع الحيوي أهمية علمية من خلال عملية تطوير وتحسين الوضع الغذائي في العالم.

والتنوع الحيوي في حقيقة الأمر هو أهم عناصر التنمية المستدامة، والمحافظة عليه لا تعتبر واجباً أخلاقياً وبيئياً فقط، بل أساسياً لتأمين هذه التنمية المستدامة، حيث أن توسع مجال التنمية أصبح مرتبطاً بجودة البيئة، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما الأنظمة البيئية والتي يتم قياسها بحسب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنةً بالمساحة الكلية، والمؤشر الثاني هو نسبة الكائنات الحية المهددة بالإنقراض.

رغم صغر مساحة دولة فلسطين إلا أنها تعد من أجمل بقاع العالم؛ وذلك لطبيعتها الخلابة التي تتميز بتنوع الغطاء النباتي الناجم عن التباين الجغرافي والمناخي وما يتصل بذلك من تفاوت في معدلات الأمطار وتوزيعها، وتنوع التربة واختلاف تركيبها الجيولوجي، بالإضافة إلى الاختلافات الواضحة في تضاريسها الطبيعية، والتي تتباين ما بين مناطق صحراوية ومناطق جبلية يصل ارتفاعها إلى ما يزيد عن ألف متر فوق سطح البحر، وإلى مناطق سهلية ساحلية تمتد على مستوى سطح البحر، ومناطق غورية تنخفض 394 متراً عن مستوى سطح البحر؛ كل ذلك أدى إلى كون فلسطين متحفاً طبيعياً يزخر بثروة هائلة تضم العديد من النباتات البرية الزهرية وغير الزهرية والكائنات الحية بأنواعها.

النباتات والأزهار البرية في فلسطين:

تم تحديد ووصف حوالي 2,750 نوعاً من النباتات البرية في فلسطين التاريخية ضمن 138 عائلة، يبلغ عدد الأنواع النباتية المتوطنة منها في فلسطين التاريخية حوالي 261 نوعاً، منها 53 نوع خاص بفلسطين التاريخية.

يوجد في فلسطين حوالي 2,076 نوعاً نباتياً، منها 90 نوعاً مهدداً بالإنقراض، و636 نوعاً سجلت كحالة نادرة جداً.

أما بخصوص الأصناف النادرة من النباتات في الضفة الغربية فقد بلغ عدد الأصناف النباتية النادرة 391 صنفاً أي ما نسبته 20.0% من إجمالي الأصناف النباتية، و68 صنفاً نادراً جداً أي ما نسبته 3.5% من إجمالي الأصناف النباتية في فلسطين.

وفي قطاع غزة بلغ عدد الأصناف النباتية النادرة 155 صنفاً أي ما نسبته 12.0% من إجمالي الأصناف النباتية، و22 صنفاً نادراً جدا أي ما نسبته 1.8% من إجمالي الأصناف النباتية[13].

المحميات الطبيعية في فلسطين:

يوجد في الضفة الغربية أكثر من 48 محمية طبيعية، حدد بعضها في فترة الانتداب البريطاني، ثم خلال فترة الإدارة الأردنية وبعضها الآخر في فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، كمحمية أم الريحان في محافظة جنين التي ابتلعها جدار الضم والتوسع، ومحمية وادي القف في محافظة الخليل ومحمية وادي الزرقا العلوي في سلفيت، ومحمية سلمان الفارسي في محافظة طولكرم، ومحمية الجبل الكبير في نابلس، وفي عام 2000 أعلنت سلطة جودة البيئة وادي غزة كأول محمية طبيعية فلسطينية.

تشير دراسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن عدد المناطق المحمية في العالم بلغ حوالي عشرة آلاف محمية طبيعية تغطي حوالي 6.0% من مساحة كوكب الأرض. أما في فلسطين فقد بلغت مساحة المحميات الطبيعية خلال عام 2011 حوالي 514.7 كم^2، في حين بلغت مساحة الغابات والأحراش حوالي 101.4 كم^2.

بالرغم من القيمة الكبرى الجمالية والاقتصادية والاجتماعية والطبية للتنوع الحيوي، لا تزال الأخطار تحدق بهذا المصدر الطبيعي الحساس، ممثلةً بتدمير وفقدان المواطن البيئية الطبيعية للأنواع من خلال التغيرات في استخدامات الأراضي لصالح الأنشطة البشرية اليومية، والاستثمارات الاقتصادية غير المستدامة، كذلك تحويل الأرض لصالح الزراعة، حيث حول الإنسان بين 20–50% من مساحة الأحياء البرية على كوكب الأرض إلى أراضٍ زراعية.

في فلسطين تزداد الأخطار والمهددات على التنوع الحيوي نتيجة لممارسات الاحتلال وسياساته على الأرض الفلسطينية، فبناء المستعمرات وما يصاحبها من مصادرة ونهب وتجريف للأرض الفلسطينية خاصة مناطق الغابات والمحميات الطبيعية الغنية بالتنوع الحيوي والأراضي الزراعية، وما ينتج عنها من نفايات صلبة ومياه عادمة تعمل على تلويث ما تبقى من أراضي خارج حدود المستعمرات، وإقامة جدار الضم والتوسع الذي عمل على تجزئة وتقطيع الأنظمة البيئية الطبيعية

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنوع الحيوي الجزري، بيان صحفي، 2014.

للأحياء وعزل الكثير من الأنواع من حرية التنقل والتزاوج، هذا فضلاً عن شق الطرق الالتفافية لصالح المستعمرين على حساب الأراضي الطبيعية[14].

من خلال عرض المؤشرات البيئية نستطيع القول أن تلك المؤشرات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة، وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواءً كانت إيجابية أو سلبية.

إن الحديث عن البيئة والتنمية المستدامة لا يجب أن يقتصر على المؤشرات البيئية فقط، بل يجب أن يتم في إطار تكاملي يشمل مؤشرات البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة.

2.2 البعد الاجتماعي للإستدامة Social Dimention of Sustainabilty

وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية، فضلاً عن الاحتياجات المكملة لرفع مستوى معيشته ودون تقليل فرص الأجيال القادمة.

وتتضمن المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة مواضيع عدة تشمل الفقر، والصحة، والتعليم، والتركيبة السكانية.

1.2.2 الفقر

يبقى الفقر هو الهاجس الأكبر لكل السياسات التنموية للدول النامية أو السائرة في طور النمو، ويجب تحدي هذه المعضلة المتفشية كرهان للنهوض بالتنمية المستدامة، لذلك يجب تناول موضوع الفقر عند الحديث عن التنمية المستدامة.

خط الفقر:

قدر خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمس أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال) في فلسطين 2,293 شيكلاً إسرائيلياً خلال عام 2011، بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية 1,832 شيكلاً إسرائيلياً.

بلغت نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2011 وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري 25.8%؛ بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة. في حين أن 47.6% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني؛ منهم 35.6% في الضفة الغربية و67.1% في قطاع غزة.

كما تبين أن 12.9% من الأفراد الفلسطينيين عام 2011 يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن 36.4% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد؛ 24.3% في الضفة الغربية و55.9% في قطاع غزة.

وتشكّل ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني واحدة من التحديات الأساسية التي تواجه صانعي السياسات نتيجة انعكاساتها وتأثيراتها التي تطال شرائح واسعة في المجتمع الفلسطيني. وبجانب ذلك، فإن عدم خضوع مؤشرات الفقر في فلسطين

[14] البيان الصحفي لسلطة جودة البيئة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة 2010/06/04 المنشور على وكالة معا الإخبارية

لاتجاه محدد وارتباطها بالمؤثرات السياسية والأمنية والعوامل الخارجية الأخرى كالمساعدات الدولية، يزيد من صعوبة مهمة صانعي السياسات في رصد التغيرات ووضع الخطط والبرامج الهادفة للقضاء على ظاهرة الفقر. ولا يعاني المجتمع الفلسطيني من ظاهرة الفقر فقط، بل يتعرض هذا المجتمع إلى عملية إفقار وتهميش ممنهج يمارسه الاحتلال بهدف الإبقاء على مسببات الفقر، وإضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وزيادة اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي.

النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين، 2009-2011

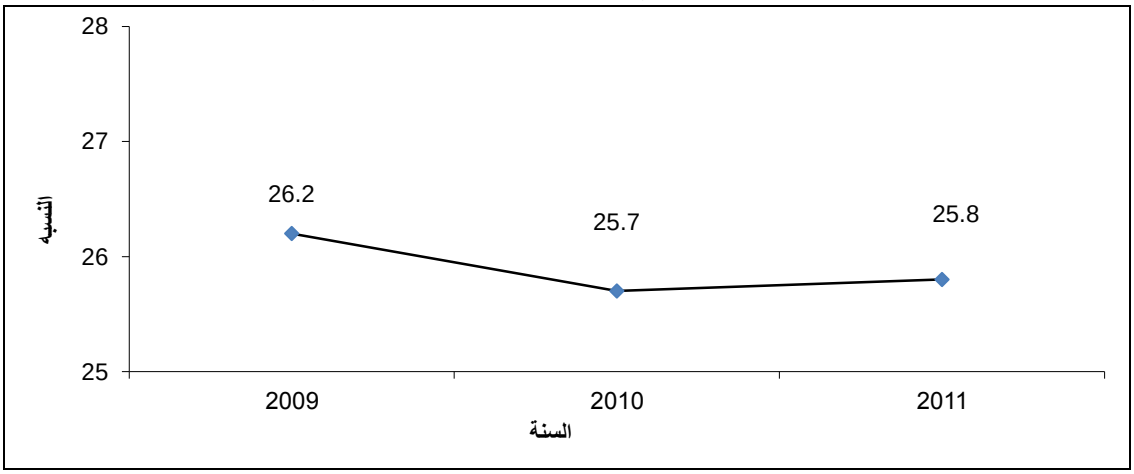

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. *مستويات المعيشة في فلسطين: الانفاق، الاستهلاك، الفقر، 2011*. رام الله – فلسطين.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. الفقر في فلسطين. *تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009-2010*. رام الله – فلسطين.

إن استراتيجيات المواجهة التي تتبعها الأسر الفلسطينية التي تكافح لمواجهة هذا الواقع الاقتصادي غير الآمن تشمل تجميع الموارد، وتخفيض النفقات والاستهلاك، والاعتماد على المساعدات العامة، والاقتراض. ويحتاج الأفراد والأسر إلى إعادة تنظيم أولوياتهم والحفاظ على سلامتهم والسعي إلى تحسين الخيارات المتاحة في المستقبل كلما كان ذلك ممكناً، وغالباً ما يجبرون على التنازل عن تطلعاتهم، مع ما يتركه ذلك من آثار متباينة على الناس وفقاً لأوضاع الانكشاف الاجتماعية السابقة سواءً كان التنازل في آمال الأهالي في توفير تعليم وفرص زواج أفضل لأبنائهم وبناتهم، أو الرغبة الفردية أو العائلية في إقامة أسر وترتيبات معيشة منفصلة لأبنائهم، أو تطلعات الأفراد البالغين أن يكونوا مستقلين ومتحكمين في الموارد.

ارتفاع نسب الأسر القادرة على الوصول إلى مياه شرب آمنة:

إن ارتفاع نسب الأسر القادرة على الوصول إلى مياه شرب آمنة يُعد مؤشراً على وجود تنمية، وفي الوقت الذي يكون فيه توفر المياه العذبة والنظيفة من الأمور المسلم بها في أماكن كثيرة، نجد أنها لا تزال تُعد من الموارد الشحيحة في أماكن أخرى، إما بسبب ندرة توافرها أو نظراً لتلوث مصادرها، وفي الحالة الفلسطينية فإن ذلك الشح يعود إلى سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على مصادر المياه الفلسطينية المختلفة سواءً السطحية أو الجوفية، ومن هنا نجد أنه في فلسطين وخلال عام 2011 لم يتمكن ما يقرب من 6.2% من الأسر من الوصول إلى مياه الشرب الآمنة، إلا أن هذه النسبة انخفضت في العام 2013 لتصل إلى 2.5% من الأسر.

نسبة الأسر القادرة على الوصول إلى مياه شرب آمنة في فلسطين لسنوات مختارة

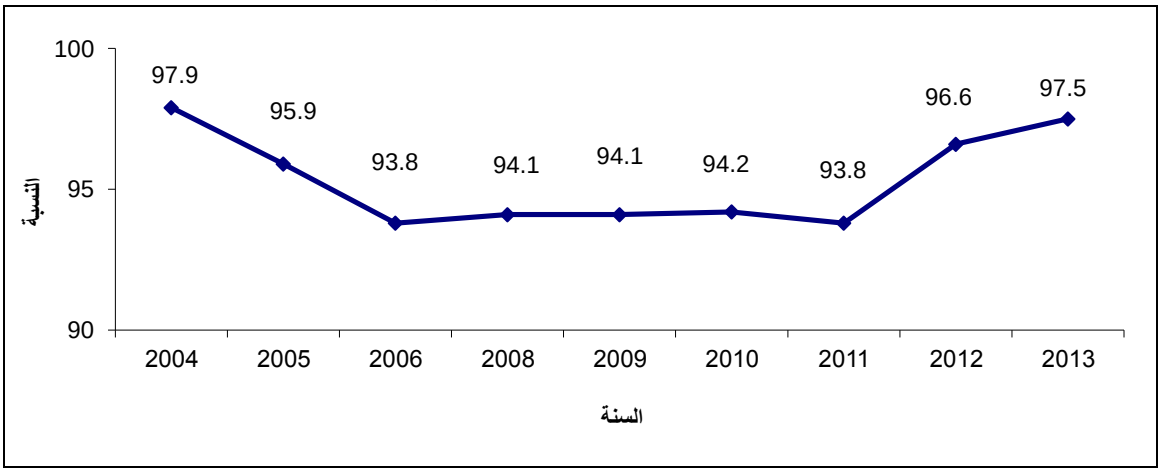

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح البيئة المنزلي، 2004-2013. رام الله – فلسطين.

تحسن نسب الحصول على الكهرباء:

يعتبر استهلاك الطاقة مؤشراً من مؤشرات التنمية ويرتبط بباقي المؤشرات ويؤثر فيها ويتأثر بها، وفي هذا السياق نجد أن نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء في فلسطين في العام 2005 قد بلغت 0.4%، ثم انخفضت إلى أقل من 0.1% في العام 2013، أما بالنسبة إلى عدد ساعات توفر خدمة الكهرباء فإن 33.8% من الأسر تتوفر لديهم الخدمة أقل من 16 ساعة في اليوم، موزعة إلى 0.1% في الضفة الغربية، و97.2% في قطاع غزة في عام 2013.

نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء في فلسطين لسنوات مختارة

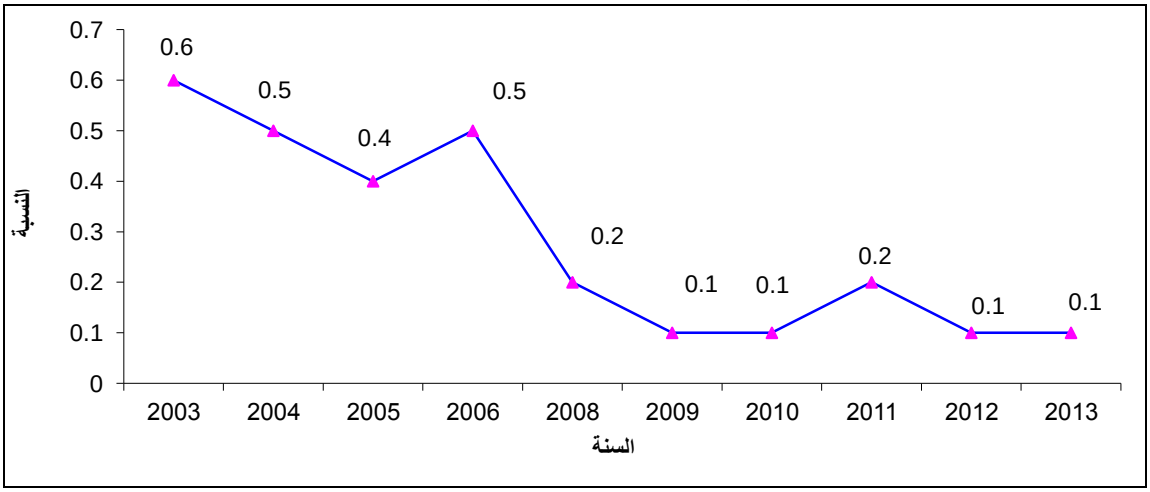

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح الطاقة المنزلي، 2003-2013. رام الله – فلسطين.

2.2.2 الحكم

هناك ارتباط وثيق بين الحكم والتنمية، فالتنمية لا يمكن أن تتواصل بدون الحكم الرشيد ولا يمكن أن يكون الحكم رشيداً ما لم يؤدي إلى استدامة التنمية. وبناءً عليه فقد قرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 من خلال مشروع مبادرات من أجل التغيير أنه "ينبغي أن يتمثل هدف المبادرات المتعلقة بشؤون الحكم في تنمية القدرات اللازمة لتحقيق التنمية التي تعطي الأولوية للفقراء والنهوض بالمرأة واستدامة البيئة وخلق الفرص اللازمة للعمل وغير ذلك من أشكال المعيشة".

ظهر مفهوم الحكم الرشيد مع تطوير مفاهيم التنمية فقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة أي (الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي) وصولاً إلى التنمية الإنسانية. واقترن هذا التطوير في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الرشيد في أدبيات منظمة الأمم المتحدة وأخيراً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتم ربط مفهوم الحكم الرشيد مع مفهوم التنمية المستدامة لأن الحكم الرشيد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة.

إن تمكين المواطنين وتوسع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها المختلفة عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني. وهذه السمات والمؤشرات لا يؤمنها إلا الحكم الرشيد وفي هذا السياق يمكن التركيز على خمسة مؤشرات للتنمية المستدامة:

1. الأمان الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بعيداً عن التهديد والأمراض والتهجير والقمع.
2. التعاون: يتضمن مفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر للإشباع الذاتي الفردي، لأن التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.
3. العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل.
4. التمكين: توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم وإمكانية ممارستهم لحرية الاختيار بعيداً عن الجوع والحرمان ومشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.
5. الاستدامة: تتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلباً في حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

فالحكم الرشيد هو عنصر قوة للدولة، وهو يوفر بيئة من المميزات الحسنة، التي تحقق الشرعية وتوفر الحرية لإنشاء منظمات المجتمع المدني، لترتقي بالمجتمع وتفعل المشاركة الإيجابية في الحياة العامة وتدعم حرية التعبير، كما أنها تضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، وتعتمد الشفافية والنزاهة والمساءلة وحكم القانون في عمل كل الإدارات، وتحقق التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني[15].

لذلك فإن الشفافية والنزاهة والمساءلة وحكم القانون مقومات أساسية من مقومات الحكم الرشيد الذي يُشكل شرطاً مسبقاً من شروط تحقيق التنمية، فهي مفاهيم متصلة تضمن كل منها الأخرى، فوجود نظام متكامل للمحاسبة والمساءلة السياسية، وإمكانية تطبيق هذا النظام على جميع متخذي القرار في إطار الدولة، يضمن الحكم الرشيد فيها وخلوها من الفساد.

وأظهرت نتائج مسح أُجري حول واقع الفساد وانتشاره في فلسطين في العام 2013 أن 93.2% من الأفراد في فلسطين يعتقدون أن الفساد بسبب الواسطة منتشر في القطاع العام المدني، مقارنة مع 86.4% و86.1%. في القطاعين الخاص والمجتمع المدني على التوالي.

[15] الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، صلاح محمد الغزالي، جمعية الشفافية الكويتية، 2010.

نسبة الأفراد (18 سنة فأكثر) في فلسطين حسب وجهة نظرهم من انتشار الفساد حسب شكل الفساد والقطاع، أيلول 2013

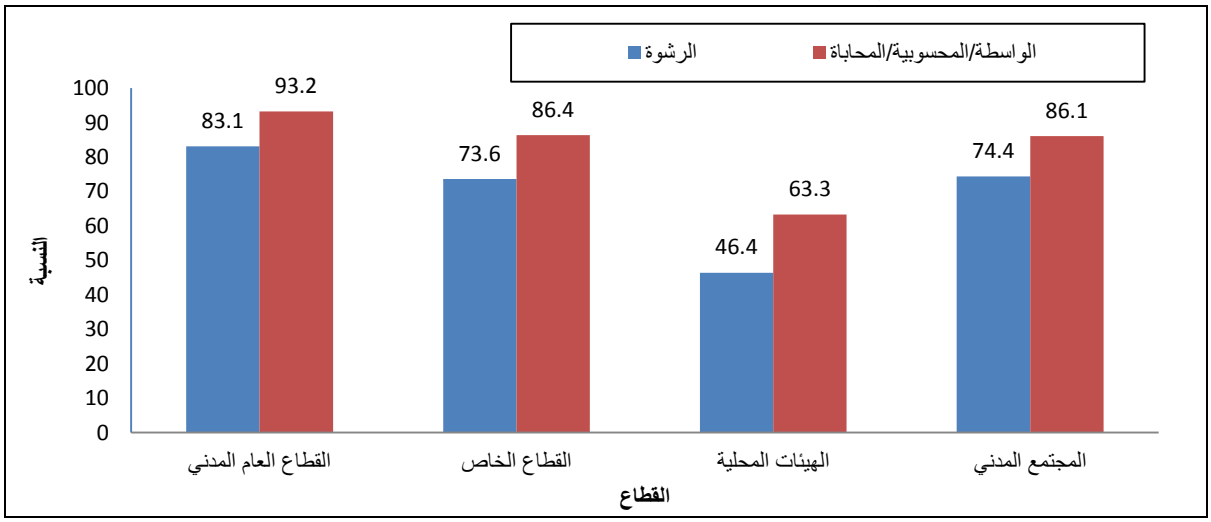

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. بيان صحفي بعنوان توجهات الاسر حول واقع الفساد وانتشاره في فلسطين، 2013. رام الله – فلسطين.

تزايد عدد جرائم العنف والقتل:

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياه والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام 2013 جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون، ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2013، فقد قُتل 44 شخصاً، منهم 31 شخصاً في قطاع غزة، و13 شخصاً في الضفة الغربية.

عدد الجرائم المبلغ عنها في الضفة الغربية لكل 1000 نسمة من السكان، 2008-2012

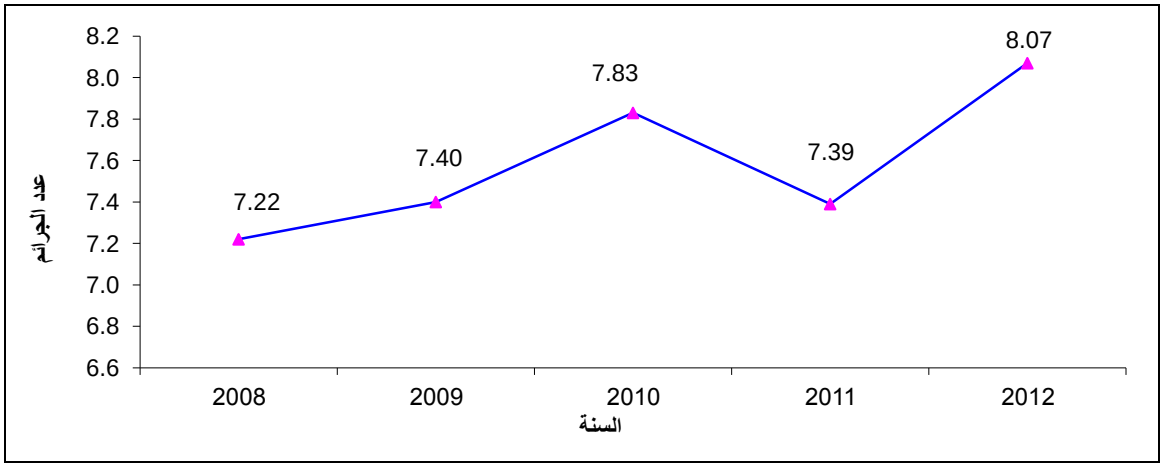

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. قاعدة بيانات مسح الضحية 2008- 2012. رام الله – فلسطين

كما وشهد العام 2012 ازدياد في الأعمال الإجرامية في الضفة الغربية مقارنةً بالعام الماضي، حيث بلغ عدد الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في الضفة الغربية 18,330 فعلاً إجرامياً، أي أن هناك 8 أفعال إجرامية لكل 1000 نسمة من السكان.

استمرار العمل بعقوبة الإعدام:

ما تزال عقوبة الإعدام إحدى القضايا التي تبعث على القلق لدى منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد تصاعدت أحكام الإعدام الصادرة في فلسطين بشكل ملحوظ خلال العام 2013 حيث شهدت 14 حكماً بالإعدام (13 حكماً في قطاع غزة، وحكم واحد في الضفة الغربية)، مقارنةً بعام 2012 الذي شهد إصدار 6 أحكام إعدام[16].

3.2.2 الصحة

ينص المبدأ الأول من إعلان ريو للبيئة والتنمية على أن البشر يقعون في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياه صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة مع تفشي الأمراض المهلكة بدرجة كبيرة، كما يتعذر الحفاظ على صحة السكان دون وجود تنمية مستدامة من الناحية البيئية.

على الرغم من الصعوبات الواضحة التي يواجهها الفلسطينيون، تعتبر منظمة الصحة العالمية الحالة الصحية العامة لفلسطين المحتلة معقولة لدرجة جديرة بالثناء[17]، وحسب تقارير التنمية الألفية وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن الملاريا قد تم القضاء عليها، ويخلو السكان إلى حد كبير من شلل الأطفال والسل والحصبة بسبب سلسلة من برامج التحصين الناجحة، وحسب برنامج التطعيم في فلسطين يتضح أن نسبة التطعيم لدى الأطفال 12-23 شهراً مرتفعة بشكل ملحوظ.

نسبة الأطفال في فلسطين الذين أعمارهم 12-23 شهراً الذين تلقوا مطاعيم محدده، 2010

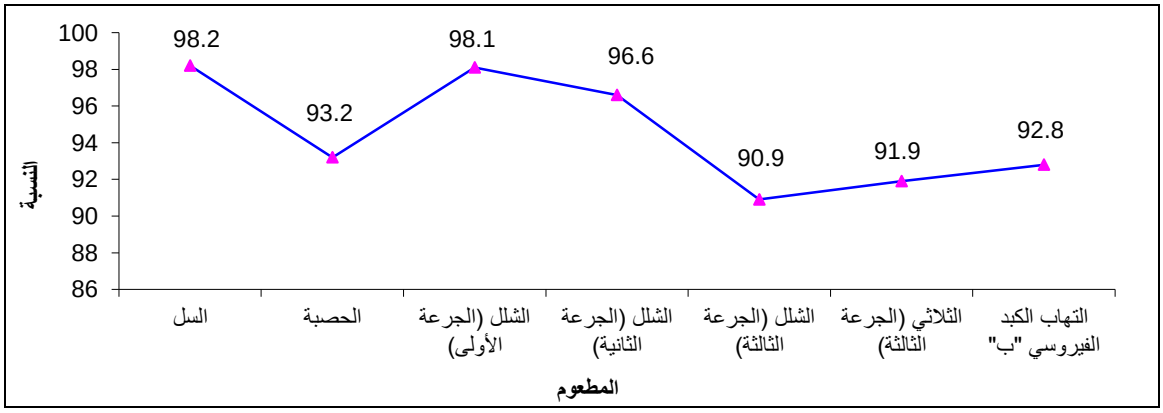

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح الاسرة الفلسطيني، 2010. رام الله – فلسطين

يمر الفلسطينيون في مرحلة تحول وبائي سريع فالأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان قد طغت على الأمراض المعدية كأسباب رئيسة للاعتلال والوفيات، وحسب التقرير الصادر عن مركز المعلومات الصحية الفلسطيني فإن أمراض القلب والأوعية الدموية ومضاعفاتها كانت المسبب الأول للوفيات المبلغ عنها في فلسطين حيث أودت بحياة 31.9% من مجموع الوفيات المبلغ عنها في عام 2013، تلتها أمراض السرطان بنسبة 13.3%، أما المسبب الثالث فهو الجلطات الدماغية بنسبة 12.2%[18].

[16] التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2013

[17] WHO (2006-2008) 'Country Cooperation Strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory'.

[18] وزارة الصحة، التقرير الصحي السنوي 2013 .

بالنسبة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، حدث تقدم ملحوظ في الفترة 2004 و2010، ففي عام 2006 بلغ المعدل 28.2 وفاة لكل 1000 ولادة حية، وانخفض هذا المعدل بشكل ملحوظ خلال العام 2010 ليصل إلى 23.4 وفاة لكل 1000 ولادة حية، ويشير الانخفاض في معدل وفيات الأطفال إلى تقدم الخدمات والظروف الصحية المرتبطة بالولادات.

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في فلسطين لسنوات مختارة

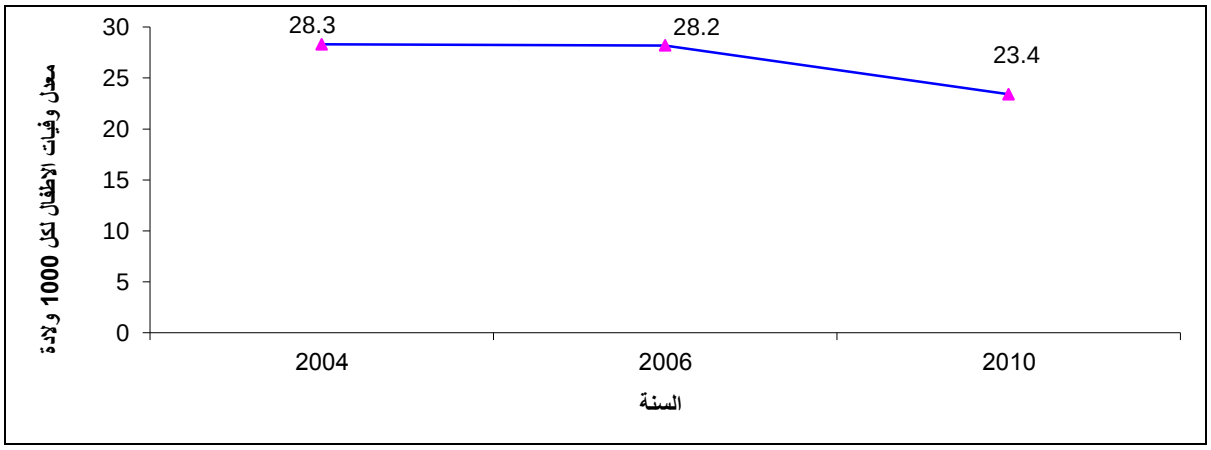

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح الأسرة الفلسطيني، 2010. رام الله – فلسطين

تشير بيانات عام 2010 أن 3.7% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من الهزال، و10.9% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن. وتعتبر حالات قصر القامة والهزال في الأطفال دون سن الخامسة مصدر قلق متزايد، فقصر القامة أثناء مرحلة الطفولة يعد مؤشراً على سوء التغذية المزمن ويترافق مع زيادة في الأمراض والوفيات، بما في ذلك تضرر التطور المعرفي والأداء التعليمي[19]. ومن ناحية أخرى، يعاني 25.6% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6–36 شهراً في قطاع غزة، و13.4% في الضفة الغربية من فقر الدم.

في عام 2002 تبين أن 33.2% من النساء غير الحوامل في الفئة العمرية 15– 49 سنة في فلسطين يعانين من فقر الدم، بواقع 31.4% في الضفة الغربية و36.4% في قطاع غزة، فيما انخفضت هذه النسبة في عام 2010 بفارق ملحوظ لتصل إلى 21.6% في فلسطين، موزعةً بواقع 16.8% في الضفة الغربية و29.3% في قطاع غزة، ويُعزى ذلك للتقدم الصحي الحاصل وزيادة الوعي بالرعاية الصحية لدى الفلسطينيين.

هذا وتستخدم أكثر من نصف النساء بين 15 و49 سنة وسائل تنظيم الأسرة، موزعة بواقع 55.1% في الضفة الغربية و48.2% في قطاع غزة، وذلك في العام 2010.

[19] Sawaya AL, Martins P, Hoff man D, Roberts SB (2003) 'The link between childhood under nutrition and risk of chronic diseases in adulthood: a case study of Brazil', Nutrition Rev; 61: 168–75 cited in Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory'

معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة للنساء 15-49 سنة في فلسطين لسنوات مختارة

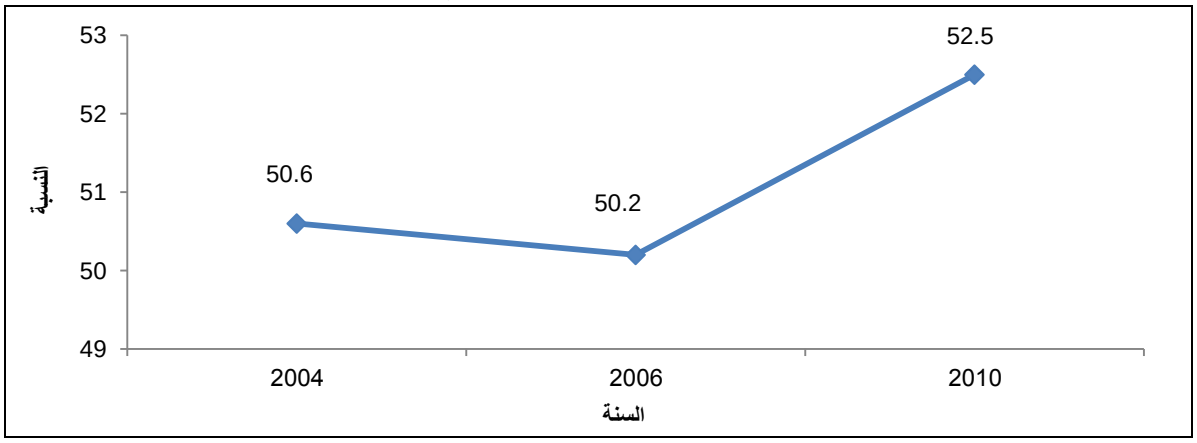

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح الأسرة الفلسطيني، 2010. رام الله – فلسطين

إن أوضاع الاحتلال الطويل تترتب عليه آثار شديدة الوقع على صحة السكان، وتتطلب تغيير الطريقة التي يتم بها التعامل مع المؤشرات الصحية. فالتعرض المستمر للتهديدات في أوضاع النزاع هو في حد ذاته عامل حاسم ومحدد للحالة الصحية، ويمكن أن يؤدي إلى الإصابة بالأمراض لذا فلا بد أن تستكمل المؤشرات المتعلقة بالصحة ونوعية الحياة.

4.2.2 التعليم

التعليم حق دستوري، هدفه الحد من معدلات الأمية، وهو من الأهداف التي تتوخاها أية تنمية مستدامة بأي بلد، وعليه يجب تعزيز قدرات الدول على توفير التعليم الجيد من أجل التنمية المستدامة، ومعظم أدبيات التنمية تُجمع على أن التعليم هو قلب التنمية وصُلبها وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات، ويعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس.

ويعدّ التعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها المختلفة فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويوفر الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي[20].

بالنسبة للعام الدراسي 2014/2013، بلغ عدد الطلبة في مدارس فلسطين 1.15 مليون، منهم 571,908 من الذكور و579,794 من الإناث، كما بلغت نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) 96.3% للعام 2013 (بواقع 98.4% للذكور، مقابل 94.1% عند الإناث).

[20] محمد أبو سليم، (2013). العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية، مدونة تكنولوجيا التعليم.

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس، 2004-2013

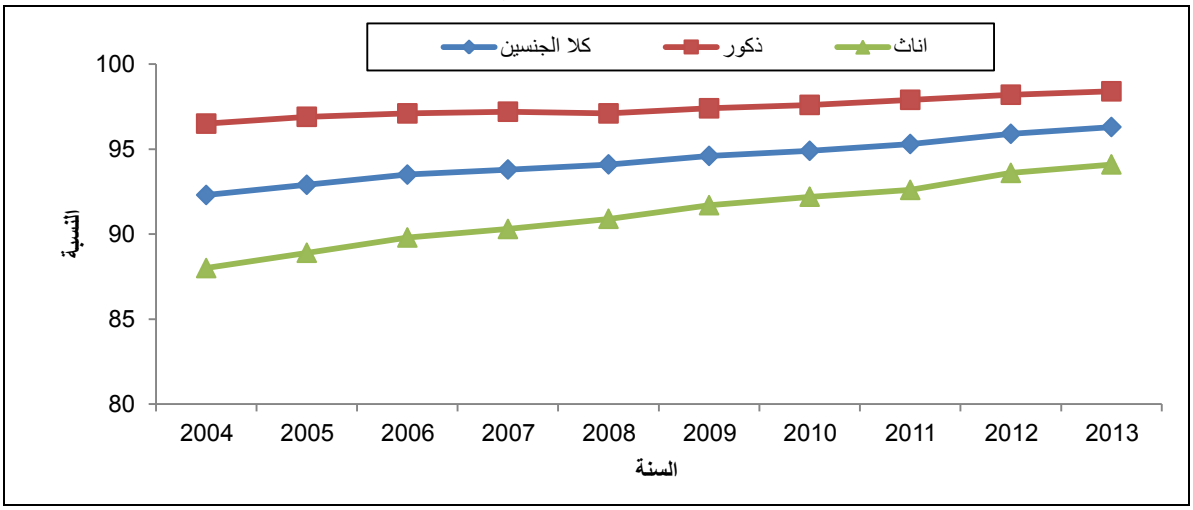

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2004-2013. رام الله - فلسطين

على الرغم من التحسن في الالتحاق بالتعليم، فقد وجهت انتقادات إلى نوعية نظام التعليم، وخاصة من منطلق أنه لا يعد الخريجين لسوق العمل المستقبلي على النحو الكافي، وكشف تقرير أجري بتكليف من منظمة اليونسكو (Fragmented Foundations: education and chronic crises in the Occupied Palestinian Territory) أن النظام التربوي الفلسطيني لا يفعل ما يكفي لتعزيز التعلم النشط، وتُعد امتحانات التوجيهي العامة مثالاً كلاسيكياً على الامتحان القائم على أساس الحفظ عن ظهر قلب.

5.2.2 الخصائص السكانية (الديموغرافية)

إن الزيادة السكانية في فلسطين لا تتماشى مع النمو الاقتصادي بشكل موازي، حيث أن القيود الاسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني أدت إلى تراجعه، كما أن مصادرة الأراضي أدت إلى كثافة سكانية عالية، ولا سيما في قطاع غزة، حيث أن قطاع غزة يُعد أعلى كثافة سكانية في العالم، وهذه الزيادة تتسم بالاكتظاظ والفقر، وهذا يُشكل تحدياً أمام حدوث تنمية تضمن حق الأجيال المستقبلية، لذا يجب وضع سياسات تحاول ضبط أمثل لنسبة تزايد السكان.

بناءً على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي بُنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، فقد بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2014 في فلسطين حوالي 4.55 مليون نسمة، منهم 2.79 مليون نسمة في الضفة الغربية و1.76 مليون نسمة في قطاع غزة.

وتشير بيانات عام 2013 إلى أنه طرأ انخفاض في متوسط حجم الأسرة المقدر في فلسطين مقارنة مع عام 1997، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.2 فرداً عام 2013 مقارنة مع 6.4 فرداً عام 1997. من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 4.9 فرداً عام 2013 مقارنة مع 6.1 فرداً عام 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.8 فرداً في العام 2013 مقارنة مع 6.9 في العام 1997.

يبين الهرم السكاني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في فلسطين مجتمع فتي، حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني المتمثلة بالأفراد صغار السن دون الخامسة عشرة من العمر والذين يشكلون نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. حيث أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، فقد قدرت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر في منتصف عام 2014 في فلسطين بحوالي 14.9% من مجمل السكان، بواقع 13.7% في الضفة الغربية و16.7% في قطاع غزة. وقدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة للعام نفسه بحوالي 39.7% من مجمل السكان في فلسطين، بواقع 37.6% في الضفة الغربية و43.2% في قطاع غزة. كما أن نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (65 سنة فأكثر) منخفضة حيث قدرت نسبتهم في منتصف عام 2014 بحوالي 2.9% في فلسطين، بواقع 3.2% في الضفة الغربية و2.4% في قطاع غزة.

الهرم السكاني في فلسطين تقديرات منتصف عام، 2014

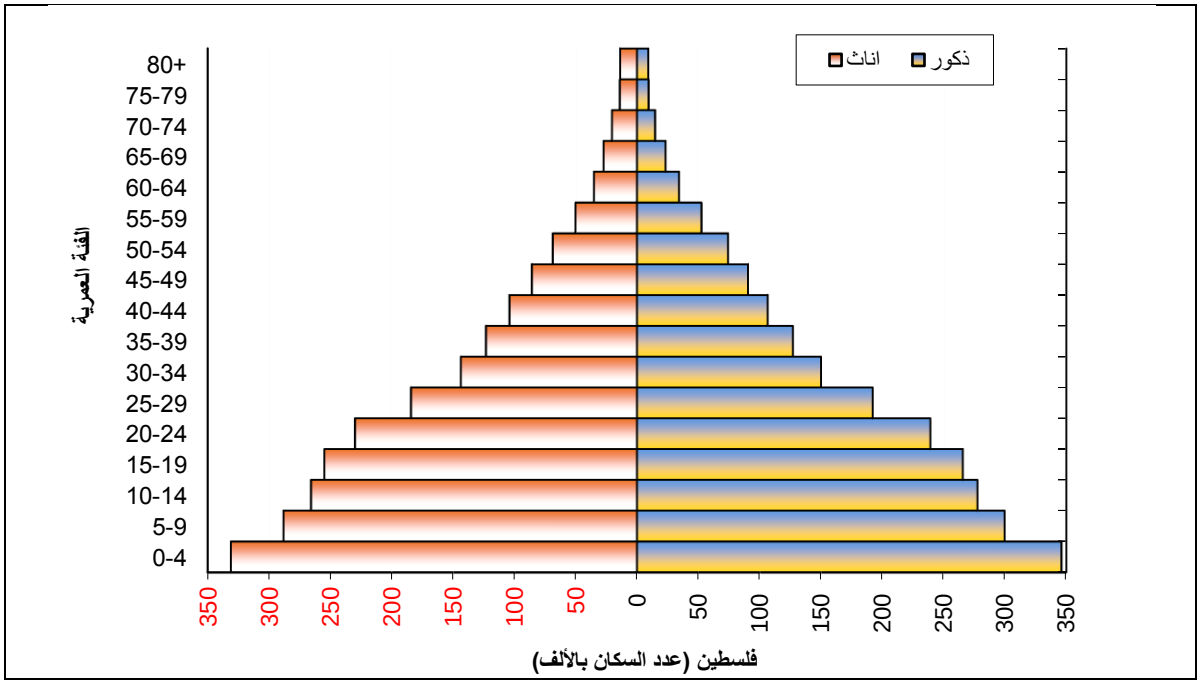

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. تقديرات منقحة بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.

وتعتبر الخصوبة في فلسطين مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هنالك دلائل تؤكد على أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

فاستناداً إلى نتائج مسح الأسرة الفلسطيني 2010، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في فلسطين، حيث بلغ 4.4 مولوداً للفترة 2008-2009 مقابل 6.0 مولوداً في العام 1997. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال الفترة (1997-2009)، حيث بلغ 4.0 مولوداً للفترة 2008-2009 في الضفة الغربية مقابل 5.6 مولوداً في العام 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 5.2 مولوداً للفترة 2008-2009 مقارنة 6.9 مولوداً في العام 1997.

معدل الخصوبة الكلية في فلسطين حسب المنطقة لسنوات مختارة

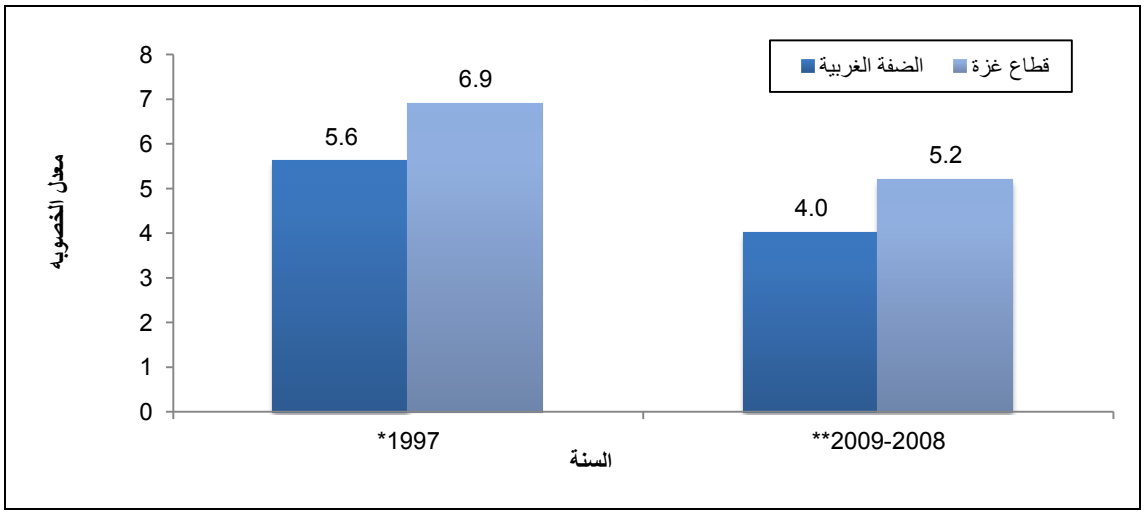

* **المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997. رام الله –فلسطين.

**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. قاعدة بيانات مسح الأسرة الفلسطيني 2010. رام الله –فلسطين.

بلغ معدل النمو السنوي منتصف العام 2014 في فلسطين 2.90%، بواقع 2.59% في الضفة الغربية و3.41% في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال السنوات القادمة. حيث إن انخفاض مستوى الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وهو ما يتطلب نمو اقتصادي موازي للنمو السكاني.

معدل النمو السنوي المقدر في فلسطين منتصف العام، 2010-2014

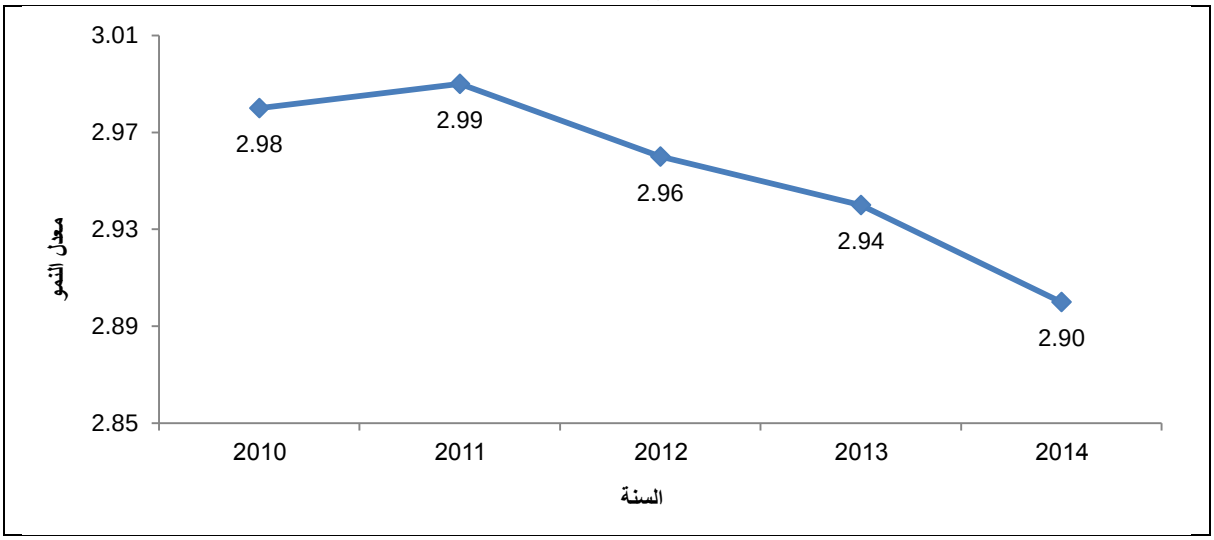

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. تقديرات منقحة بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله– فلسطين.

من الجدير بالذكر بعد عرض ديموغرافيا فلسطين أن نشير إلى أن التنمية والسكان، مشكلتان حديثتان متلازمتان بترابط وثيق تؤثر كل منهما في الأخرى وتتأثر فيها، ودراسة آثار هذا الترابط وهذا التأثير المتبادل أصبحت على قدر كبير من الأهمية وتشغل حيزاً كبيراً من جهود المفكرين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والديمغرافيا على مستوى العالم كله، وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول هاتين المسألتين، فإن الأساس المشترك والمتفق عليه بين الجميع بشكل لا يقبل الجدل

هو ذلك الترابط والتلازم والتأثير المتبادل بين الإنسان والتنمية، فكما أن الإنسان صانع التنمية والعامل الأساسي في قيامها كذلك هو هدفها ومبتغاها.

وبالاستناد إلى ما تقدم من ترابط وثيق وعلاقات متبادلة بين السكان والتنمية نستطيع ملاحظة التباين في مستويات التنمية التي حققها أو قد يحققها مجتمع ما بالاستناد إلى معطياته السكانية مع ثبات أو استبعاد العوامل الأخرى المؤثرة في التنمية، إن الانطلاق من حقيقة أن سكان كرتنا الأرضية يتزايدون بمعدلات متسارعة، وأن جُل هذه الزيادة تتركز في مجموعة البلدان النامية والذي تعد فلسطين واحدةً منها يقودنا حتماً لدراسة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية[21].

مما لا شك فيه، أن النمو السكاني يتطلب نمو اقتصادي ليلبي حاجات الأفراد المختلفة، كما أنه يتطلب نمو وتطور في العمران، إضافة إلى تطور في كافة خدمات البنية التحتية، وفلسطين بوضعها الحالي تحت الاحتلال وما تتعرض له من اعتداءات متكررة، تُشكل عقبة كبيرة في طريق النمو العمراني والاقتصادي ليواكب النمو السكاني.

6.2.2 الأمن والسلم

هناك ارتباط شديد بين قدرة الأجيال على إشباع الحاجات وتوفير المتطلبات الأساسية للأفراد، وبين حجم الأمن الذي تنعم به دون إغفال تأثير الجوانب المادية والعسكرية التي قد تفرضها البيئة الدولية على الدول بما يجعل من ارتباط التنمية بالأمن مسألة جوهرية في حالة تأثير الأوضاع التنموية على أمن وبقاء الدولة ذاته.

التصعيد الإسرائيلي المستمر في أعمال هدم البيوت والمنشآت:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة هدم وتدمير الممتلكات المدنية في فلسطين المحتلة خلال العام 2013، وقد تركزت عمليات التدمير في الضفة الغربية بما في ذلك القدس المحتلة.

وقد تمكن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من توثيق جرائم الهدم التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي حيث بلغت 199 منزلاً ومأوى سكنياً في الضفة الغربية، و6 منازل في قطاع غزة، بينما هدمت قوات الاحتلال 206 منشآت في الضفة الغربية تُستخدم لأغراض غير سكنية، وذلك خلال العام 2013[22].

وعلى صعيد آخر نستطيع القول أن الاحتلال الإسرائيلي أفرغ غطرسته على قطاع غزة في العدوان الأخير على القطاع خلال العام 2014، مما أسفر عن هدم وتخريب ما لا يقل عن 9 ألاف منزلاً دُمرت بشكل كلي، بالإضافة إلى 47 ألف منزلاً دُمرت بشكل جزئي.

[21] النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، نعيم؛ معتز. مجلة جامعة دمشق–المجلد الخامس عشر– العدد الأول– ١٩٩٩.

[22] التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2013

معطيات حول هدم البيوت غير المرخصة في القدس الشرقية من عام 2004-2014

السنة	عدد المنازل المُهدمة باستخدام آليات الاحتلال	عدد المنازل المُهدمة بأيدي مالكيها*	مجموع المنازل المُهدمة	عدد الأشخاص الذين فقدوا منازلهم	عدد القاصرين الذين فقدوا منازلهم
2004	53	..**	53	194	110
2005	70	..	70	140	78
2006	44	..	44	98	18
2007	62	..	62	219	149
2008	73	5	78	340	188
2009	43	2	45	254	145
2010	13	10	23	181	91
2011	8	15	23	114	56
2012	20	8	28	107	52
2013	60	12	72	301	176
2014	12	7	19	80	45
المجموع	**458**	**59**	**517**	**2,028**	**1,108**

المصدر: بتسليم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

*وحدات سكنية تم هدمها بأيدي مالكيها بعدما تلقوا أوامر هدم من البلدية بهدف تجنب دفع تكاليف الهدم والغرامات المفروضة من البلدية.

**لا توجد معطيات.

3.2 البعد الإقتصادي للإستدامة Economic Dimention of Sustainabilty

ينبع البعد الاقتصادي من أن البيئة هي كيان إقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية، وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد[23] .

وتتضمن مؤشرات البعد الاقتصادي للإستدامة: الاقتصاد وقوة العمل، والشراكة العالمية وأنماط الإنتاج والاستهلاك.

1.3.2 الاقتصاد وقوة العمل

بشكل عام، يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، كذلك يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى، ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي . فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

تراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة لفلسطين 7,455.6 مليون دولار أمريكي خلال العام 2013، حيث سجل نمواً بنسبة 1.9% مقارنة مع العام 2012، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بلغ

[23] م. ريده ذيب، د. سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، 2009.

1,788.1 دولار أمريكي خلال العام 2013 مسجلاً انخفاضا نسبته 1.1% بالمقارنة مع العام 2012 حيث بلغت قيمته في العام 2012 حوالي 1,807.5 دولارات أمريكية وذلك بالأسعار الثابتة علماً أن سنة الأساس 2004.

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الثاني من عام 2014 حوالي 1,973.8 مليون دولار أمريكي بارتفاع قدره 5.1% مقارنة مع الربع الأول من العام 2014 الذي بلغ حوالي 1,878.5 مليون دولار أمريكي.

كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين 461.3 دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام 2014، حيث ارتفع بنسبة 4.3% مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه الذي بلغت قيمته حوالي 442.2 دولار أمريكي.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* للأعوام 2006-2013 بالأسعار الثابتة

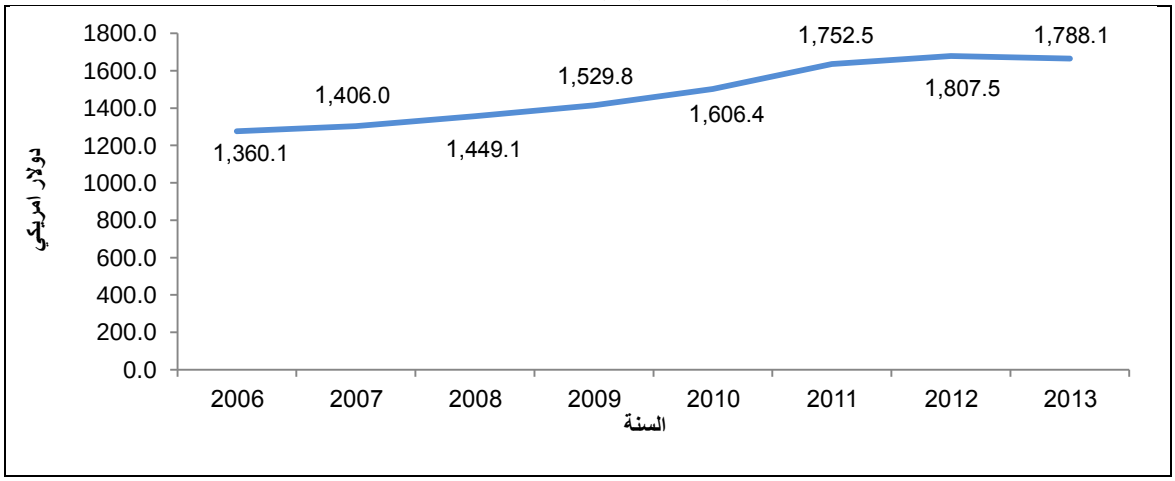

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. إحصاءات الحسابات القومية 2006-2013. رام الله- فلسطين.

ملاحظة: البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967. (سنة الأساس: 2004)، بيانات أولية.

ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين:

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2013 بنسبة 1.72%، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 105.74 خلال العام 2012 إلى 107.56 خلال العام 2013، وعلى مستوى المناطق الفلسطينية فقد ارتفع بنسبة 3.10% في الضفة الغربية، و بنسبة 1.81% في القدس J1، بينما سجل الرقم القياسي انخفاضاً مقداره 0.76% في قطاع غزة.

مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين للسنوات 2006-2013 (سنة الأساس 2010=100)

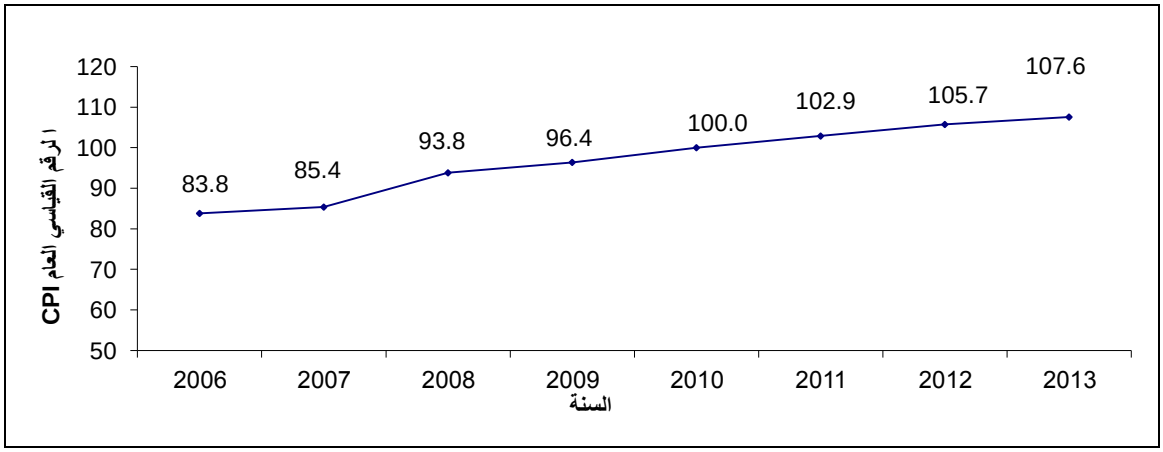

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح أسعار المستهلك، 2006- 2013. رام الله - فلسطين.

على مستوى أهم المجموعات الرئيسية، سجلت أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 0.80% خلال العام 2013 مقارنة مع العام 2012.

معدلات بطالة مرتفعة في فلسطين:

تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه دول العالم في العصر الحالي، حيث أن وجود معدل بطالة مرتفع يعني وجود مجموعة من الأفراد تعاني مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني وعلى دخل الفرد الإجمالي، ولمواجهة هذه المشكلة سعت الدول من خلال سياسة التنمية المستدامة التي تهتم بالجانب الاجتماعي والبيئي قدر اهتمامها بالجانب الاقتصادي إلى إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة، ضمن إستراتيجية متكاملة تستفيد من الموارد المتاحة للوصول إلى أقل معدل بطالة ممكن.

هذا ويلاحظ وجود ارتفاع في معدلات البطالة في فلسطين في العام 2013، حيث ارتفع المعدل من 23.0% في العام 2012 الى 23.4% في العام 2013.

معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب المنطقة، 2012-2013

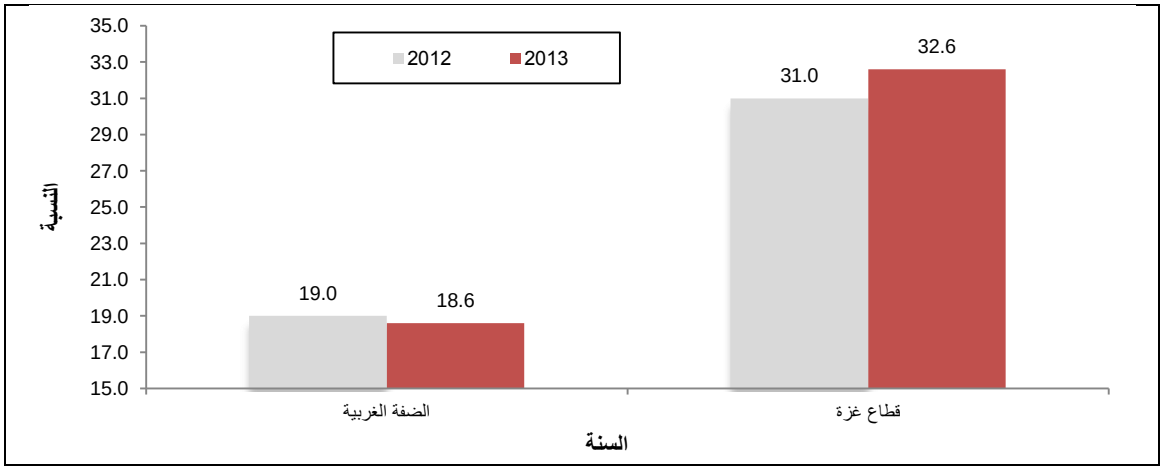

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2012-2013. رام الله – فلسطين

استقرار معدلات المشاركة في القوى العاملة:

أما معدل المشاركة في القوى العاملة في فلسطين فقد حافظ على نفس المستوى بين العامين 2012 و2013 حيث بلغ 43.6% في العام 2013 (45.0% في الضفة الغربية، و41.2% في قطاع غزة)، ويختلف التوزيع حسب الجنس والمنطقة بين العامين 2012، 2013.

معدل المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب الجنس والمنطقة، 2013

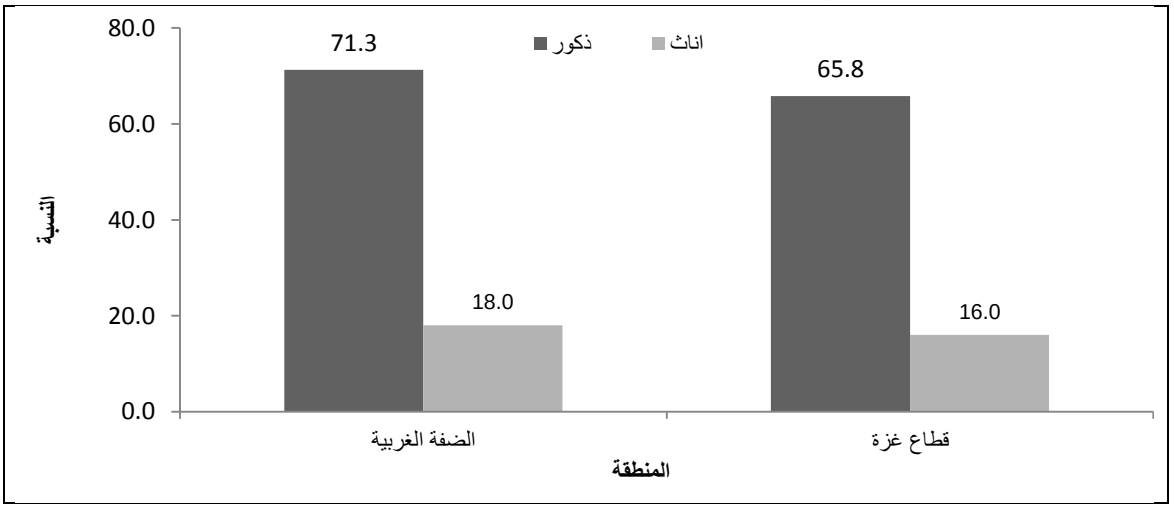

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2013. رام الله – فلسطين

أعداد العمال في فلسطين في تزايد مستمر:

تشير نتائج مسح القوى العاملة 2013 إلى أن عدد العمال في فلسطين شهد زيادة قدرها حوالي 27 ألف عامل بين عام 2012 وعام 2013.

في عام 2013 بلغ متوسط الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في فلسطين 97.2 شيكل؛ بواقع 109.7 شواكل في الضفة الغربية، و63.2 شيكل في قطاع غزة.

الحصار الإسرائيلي عقبة في طريق الاستيراد والتصدير:

منذ العام 1967 وحتى الآن، كان الاقتصاد الفلسطيني ملحقاً بالاقتصاد الإسرائيلي، وبات تطوره أسيراً لعلاقته غير المتوازنة والقسرية مع هذا الاقتصاد الأكبر حجماً والأكثر ديناميكية وتعقيداً، وواصلت الحكومة الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ إتباع سياسة تدميرية ممنهجه ضد الاقتصاد الفلسطيني تقوم على أساس تحويل الضفة والقطاع إلى سوق استهلاكي للمنتجات والخدمات الإسرائيلية حتى الفاسدة منها ومصدراً للأيدي العاملة الرخيصة، قادت هذه السياسة إلى خلق تشوهات بنيوية متأصلة في الاقتصاد الفلسطيني، فتوسعت فيه الأنشطة الخدمية والهامشية على حساب الأنشطة الإنتاجية التنموية، مما عمل على إضعاف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني.

الواردات والصادرات السلعية المرصودة:

بلغ إجمالي الواردات الفلسطينية من الخارج عام 2013 بما فيها إسرائيل 5,163.9 مليون دولار أمريكي حيث زادت بنسبة 9.9% مقارنة مع عام 2012، في حين أن الصادرات السلعية ارتفعت بنسبة 15.1% مقارنة مع عام 2012 لتصل إلى 900.6 مليون دولار أمريكي خلال عام 2013.

أما العجز في الميزان التجاري السلعي لعام 2013 (والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات) فقد ارتفع بنسبة 8.9% مقارنة مع عام 2012 ووصل إلى 4,263.3 مليون دولار أمريكي.

قيمة الواردات والصادرات السلعية المرصودة وصافي الميزان السلعي في فلسطين للأعوام 2005-2013

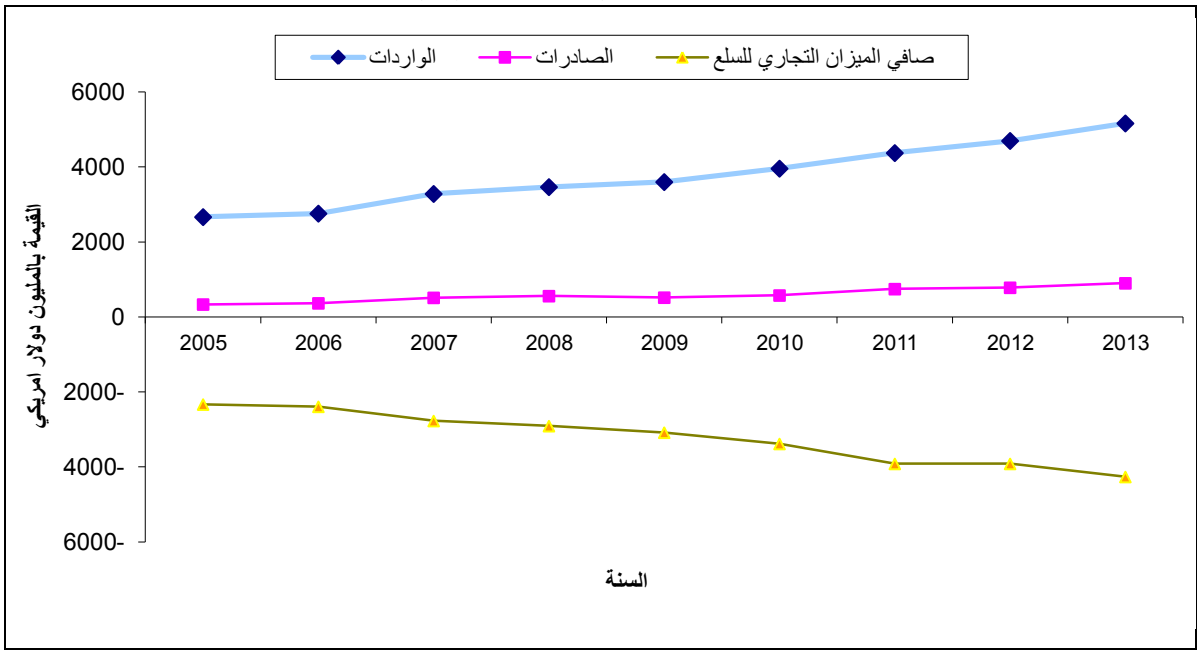

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2013: نتائج أساسية. رام الله- فلسطين.

الواردات والصادرات السلعية المرصودة على مستوى المنطقة:

بلغ إجمالي الواردات السلعية المرصودة إلى الضفة الغربية في العام 2013 حوالي 4,651.7 مليون دولار أمريكي وهو ما شكل نسبته 90.1% من إجمالي الواردات السلعية المرصودة إلى فلسطين في نفس الفترة. في حين شكلت الصادرات المرصودة من الضفة الغربية في عام 2013 ما نسبته 99.8% من إجمالي الصادرات السلعية المرصودة من فلسطين خلال نفس الفترة وبلغت قيمتها 899.1 مليون دولار أمريكي.

في حين بلغ إجمالي الواردات السلعية المرصودة إلى قطاع غزة في العام 2013 حوالي 512.2 مليون دولار أمريكي وهو ما شكل نسبته 9.9% من إجمالي الواردات السلعية المرصودة إلى فلسطين في نفس الفترة. في حين شكلت الصادرات المرصودة من قطاع غزة في عام 2013 ما نسبته 0.2% من إجمالي الصادرات السلعية المرصودة من فلسطين خلال نفس الفترة وبلغت قيمتها 1.5 مليون دولار أمريكي.

2.3.2 الشراكة العالمية

الاعتراف بالدولة هو التسليم من جانب الدول القائمة بوجود هذه الدولة وقبولها كعضو في الجماعة الدولية، وهو إجراء مستقل عن نشأة الدولة، وتكمن أهميته في أن الدولة لا تتمكن من ممارسة سيادتها في مواجهة الدول الأخرى ومباشرة حقوقها داخل الجماعة الدولية إلا إذا اعترفت هذه الجماعة بوجودها، وبموجب قرار الأمم المتحدة الأخير فقد أصبحت دولة فلسطين الدولة رقم (194) في الأمم المتحدة، وهذه الصفة الجديدة التي اتسمت بها فلسطين لها أهمية كبيرة فيما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني، حيث تستطيع أن تنضم إلى اتفاقيات التجارة الدولية، وأن تبرم اتفاقيات ثنائية متعددة مع دول أخرى، وهذا يحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي.

وقد عملت دولة فلسطين ومنذ نشوئها على توفير أقصى ما يمكنها لتوفير أنسب الظروف الممكنة للقيام بخطط وبرامج التنمية في فلسطين بما في ذلك من تطوير للسياسات وللبيئة القانونية وبناء للقدرات والمؤسسات، واستطاعت أن تحقق نجاحات استحقت الثناء من العديد من الهيئات والمنظمات الدولية حيث تجري مراجعة السياسات والبرامج الاقتصادية للتأكد من مواءمتها مع احتياجات التنمية المستدامة، وفي هذا المجال يتم إعطاء الأولوية لتوفير بيئة تساعد في جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل ومكافحة البطالة والفقر وتحسين ظروف المعيشة، والعمل على استكمال تبسيط الإجراءات الإدارية لرجال الأعمال بما في ذلك إجراءات النافذة الواحدة والتسجيل للشركات وترخيص الاستيراد، وتطبيق آليات الخدمات اللامركزية والإلكترونية، وكذلك توفير الحماية للمستهلكين الفلسطينيين من خلال التشديد من الرقابة وتطبيق قانون حماية المستهلك[24].

إضافة إلى ذلك يتم إجراء مراجعة تفصيلية لمنظومة التشريعات الاقتصادية للتأكد من شموليتها ومدى انسجامها وتجانسها وتكيفها مع متطلبات الدولة وانضمامها إلى المنظمات الدولية، ومتابعة الإصلاحات الضرورية للقوانين والأنظمة وللتأكد من شموليتها وانسجامها وضمان اعتمادها وتطبيقها بما في ذلك قوانين تشجيع الاستثمار والشركات والتجارة الخارجية والمنافسة وتسوية الديون، وغيرها.

وتعمل دولة فلسطين جاهدة على تعزيز العلاقات الدولية والشراكات الخارجية من خلال تبادل الوفود والزيارات والمشاركة في المنتديات الاقتصادية والاستثمارية الإقليمية والعالمية وتوقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون المتخصصة وعقد اجتماعات اللجان العليا وإقامة مجالس الأعمال المشتركة، كما يجري الاستعداد لافتتاح مكاتب إقليمية وتعيين ملحقين تجاريين فلسطينيين في الخارج.

ومن ضمن نماذج الشراكة: الشراكة الأمريكية–الفلسطينية حيث كان صندوق رأس المال في الشرق الأوسط (MEVCF) الذي يهدف للاستثمار في الشركات التكنولوجية الفلسطينية في مراحلها الأولى، كما تدعم الشراكة مبادرة سيسكو لترويج العقود التكنولوجية في الشركات الفلسطينية، وتشترك دولة فلسطين في مبادرة أفق 2020 التي تهدف إلى إزالة التلوث من البحر المتوسط عن طريق التصدي لما يمثل حوالي 80.0% من مصادر التلوث به وهي المخلفات الصلبة ومياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية والملوثات الصناعية، والذي انبثق عنه مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة لمبادرة سياسة الجوار الأوروبية الذي يهدف إلى تعزيز مبادئ (تبادل المعلومات البيئية المشتركة – SEIS) في الأقاليم الخاضعة لسياسة الجوار الأوروبي، من خلال تطوير نظام وطني وإقليمي للمعلومات البيئية الذي يتماشى مع نهج الاتحاد الأوروبي.

ويعتبر بيان ميزان المدفوعات الفلسطيني الأداة التي تحدد مركز الدولة بالنسبة للعالم الخارجي وحجم الدين الخارجي، مما يساعد الباحثين وصناع القرار في استنباط السياسات الاقتصادية والخطط التنموية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي الذي يكفل للدولة تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، علما بأنه تم الاستناد إلى أحدث التوصيات الدولية في إعداد بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني.

حيث تشير النتائج إلى وجود عجز في الحساب الجاري (سلع، خدمات، دخل، تحويلات جارية) في العام 2012 بلغ 2,291.4 مليون دولار أمريكي، بما نسبته 20.3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بارتفاع بلغت نسبته 4.5% مقارنة مع عجز مقداره 2,192.6 مليون دولار أمريكي عام 2011.

[24] الشنار، حازم. الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، 2013.

بالنسبة للتحويلات الرأسمالية سجل هذا الحساب فائضاً مقداره 603.3 ملايين دولار أمريكي بارتفاع بلغت نسبته 12.5% عن عام 2011، وقد شكل بند التحويلات الرأسمالية الحكومية بدون مقابل (تحويلات الدول المانحة) البند الرئيس من هذا الحساب وبما نسبته 56.4%، فيما شكلت تحويلات القطاعات الأخرى من الخارج (وأهمها تلك الموجه لأغراض المساعدة في تمويل البناء الأسر) ما نسبته 43.6% من هذا الحساب. وشكلت التحويلات الرأسمالية من الدخل القومي الإجمالي ما نسبة 5.0% في عام 2012.

عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2005-2012

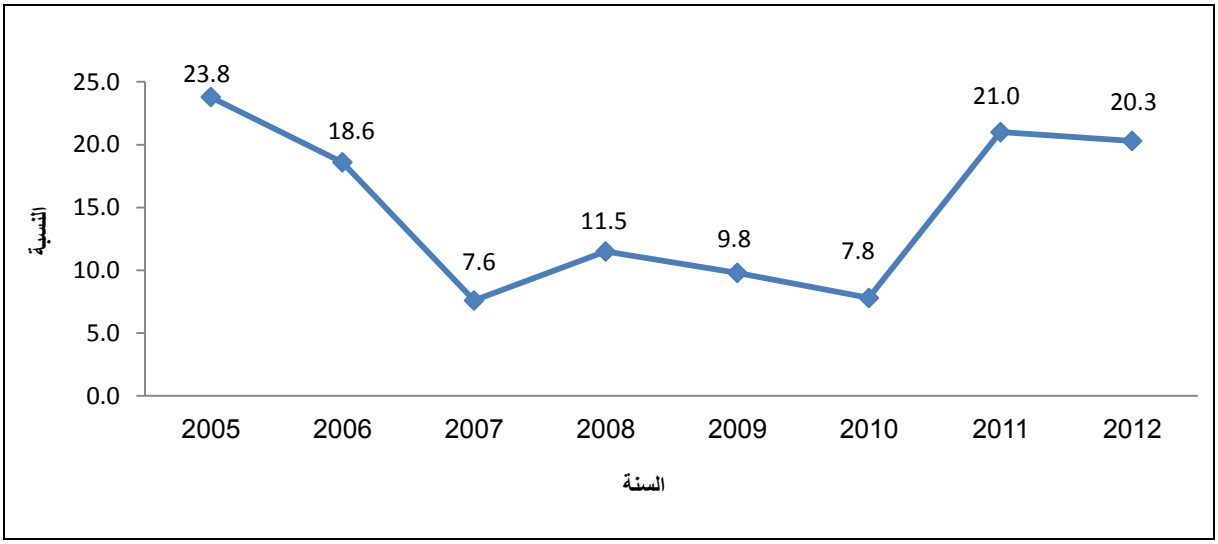

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. بيانات غير منشورة. رام الله – فلسطين

3.3.2 أنماط الإنتاج والاستهلاك

احتملت الأرض من الأضرار خلال العقود القليلة الماضية أكثر من طاقتها وفوق قدرتها على تقديم الموارد اللازمة لحياة البشر، حيث أن استغلال الثروات الطبيعية بوتيرة غير مسبوقة وسريعة يتعدى قدرة الأرض على تجديد هذه الثروات، وتشير التوقعات إلى أن استهلاك سكان العالم في عام 2050 سيتجاوز كثيراً قدرة الأرض على تجديد مصادرها الحيوية. وفي السنوات القليلة الماضية، أدى هذا التعامل الخاطئ مع الأرض إلى نتائج كارثية على الإنسان نفسه، فبعض الأنهار لم تعد تصل إلى مصباتها في البحار، واختفى نصف المسطحات المائية في القرن الماضي، ويواجه أكثر من 20% من أسماك المياه العذبة في الوقت الحالي خطر الانقراض. من هذه المنطلقات، يُنظر إلى استنفاد الموارد البيئية على أنه خطر آخر يحدق بالبيئة، ويد الإنسان ليست بعيدة عما يجري من تعديات وتجاوزات على موارد البيئة في الأرض والماء والهواء.

لقد أصبح النمط الاستهلاكي اليوم نمطاً مسيطراً في الحياة العصرية، وأضحى ضرورة لا غنى عنها في كثير من المجتمعات. ونعني بالاستهلاك المفرط ذلك السلوك الاجتماعي المرتبط بتوفير مستلزمات يمكن الاستغناء عنها، وإنه سلوك أخذت تتمادى فيه الطبقات الاجتماعية المختلفة، وإن اختلفت فيه كماً وكيفاً. والآن أضحى التسوق في مدلوله العام يعبر عن دورة طبيعية للاقتصاد، فإن الاستهلاك المفرط يُعد خللاً وخروجاً عن المألوف يؤدي إلى ما أطلق عليه علماء البيئة والاقتصاد اسم الاستهلاك غير المستدام.

إن إدارة الإنتاج والاستهلاك في إطار النفع العام بطريقة علمية وعملية وحضارية تعني الاستثمار في البيئة، وإيجاد فرص

عمل، ووضع الأمور في نصابها بمكافحة التلوث الذي تتعرض له موارد البيئة أرضاً وماءً وهواءً. ويربط الاقتصاديون في أبحاثهم بين مستوى المعيشة والاستهلاك والادخار، والمؤشرات المتعلقة بهذه العناصر تسمى ثقافة الاستهلاك، وهي ترتبط بالموارد البيئية كماً وكيفاً. ويدل ارتفاع الميل الحدي للإدخار على أن الاستهلاك المستدام هو ذلك الذي يتعلق بالحفاظ على موارد البيئة للأجيال الحاضرة والمقبلة. ويلعب التثقيف دوراً كبيراً في تنشيط الاستهلاك المستدام، الذي ظهر في الساحة الفكرية عام 1960 وأقرته الأمم المتحدة عام 1985، وبدأ على الصعيد العربي عام 1999، عندما ظهر تنظيم اسمه الاتحاد العربي للمستهلكين، الذي تندرج مبادؤه تحت بند الحق في بيئة سليمة واستهلاك منضبط يخلق مناخاً مواتياً للادخار وفرصة طيبة للاستثمار في البيئة.

مجموع الاستهلاك السنوي للفرد في ارتفاع مستمر:

من خلال تتبع الارقام يلاحظ أن قيمة مجموع الاستهلاك السنوي للفرد من السلع والخدمات في فلسطين يزداد بشكل مستمر بدءاً من العام 2005 الذي بلغ فيه مجموع الاستهلاك حوالي 1,165.2 دينار أردني، وانتهاءً بالعام 2011 بمجموع استهلاك قدره 1,980.0 دينار أردني.

مجموع الاستهلاك السنوي للفرد بالدينار الاردني حسب مجموعات السلع والخدمات في فلسطين، 2005-2011

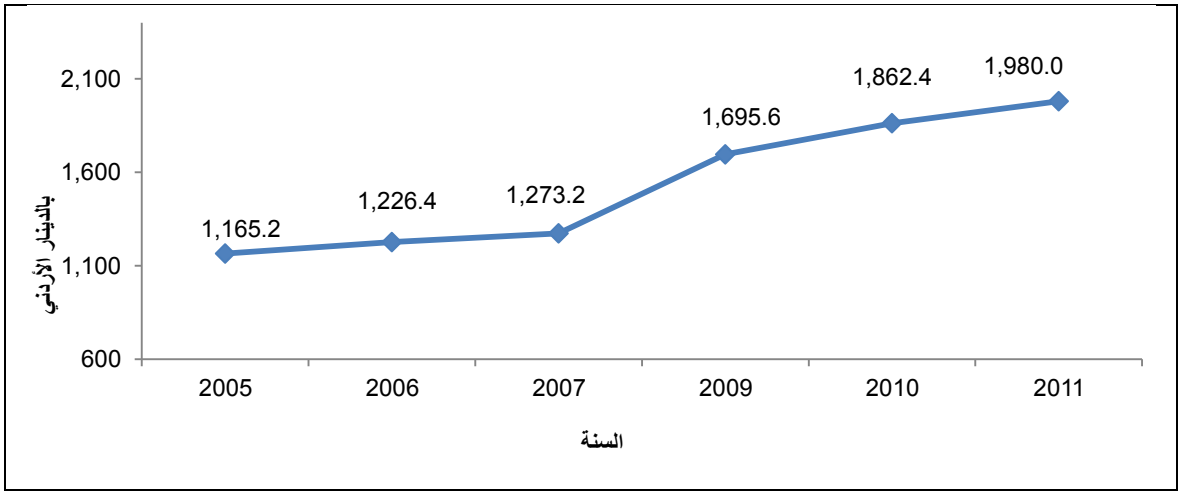

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. قاعدة بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، 2005-2011.

ارتفاع استهلاك الطاقة السنوي في فلسطين:

أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة لأجل تحقيق التنمية المستدامة، وتشكل الطاقة المتجددة أحد وسائل حماية البيئة، لذلك نجد دولاً عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر من الطاقة وتضعه هدفاً تسعى لتحقيقه.

تشير الإحصاءات إلى أن معدلات استهلاك الفرد من الطاقة تتزايد بارتفاع مستوى معيشته وبالتالي تحسين قدرته الشرائية لذا فإن تزايد نصيب الفرد من الطاقة يعد مؤشراً لمستوى المعيشة في دولة ما ومن المعروف أن هناك فجوة كبيرة بين تلك المعدلات في الدول المتقدمة ومثيلاتها في الدول النامية، إذ يقدر نصيب الفرد من الكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية نحو مائة ضعف مثيله أو يزيد في بعض الدول النامية.

استهلاك الطاقة السنوي الإجمالي في فلسطين، 2005-2012

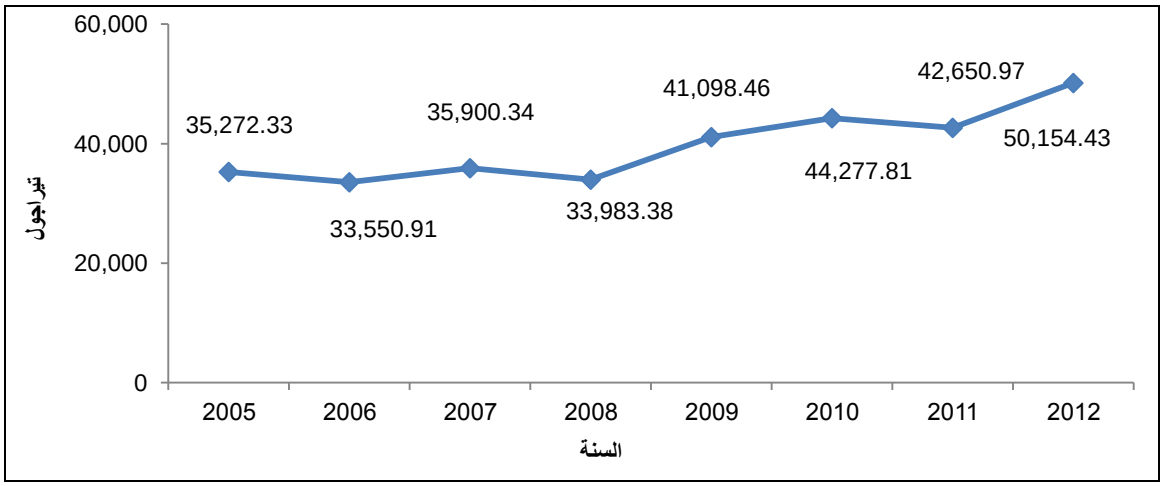

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ميزان الطاقة في فلسطين 2005-2012. رام الله – فلسطين

تيراجول: ألف مليار جول أي 10^{12} جول

حصة استهلاك الموارد المتجددة من الطاقة:

إن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون يرتبط بالدرجة الأولى بإنتاج واستخدام الطاقة، فهناك علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي ومعدلات الانبعاث من غازات الاحتباس الحراري، لكن تلك العلاقة تتأثر أيضا بكفاءة استخدام الطاقة ونوعية مواردها المستخدمة من حيث محتواها من الكربون، وكذلك هيكل النشاط الاقتصادي، وكثافة استخدامه للطاقة، لذا فإن سياسات الحد من هذا الانبعاث على المدى البعيد والمتوسط يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر لأن الحد من استخدامات مصادر الوقود التقليدية وترويج تكنولوجيا الطاقة المتجددة سوف يمثلان حجر الأساس في سياسات الحد من ظاهرة تغير المناخ.

حصة استهلاك الموارد المتجددة من الطاقة في فلسطين، 2005-2012

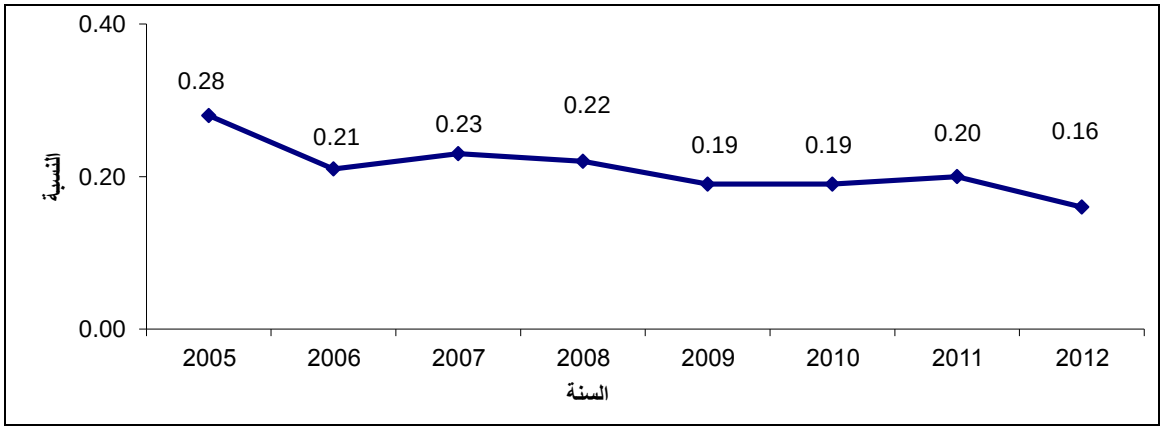

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ميزان الطاقة في فلسطين 2005-2012. رام الله – فلسطين.

تزايد كميات إنتاج النفايات الصناعية:

نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال السنوات الماضية والتي تسببت في ظهور أنماط معيشية جديدة والتي ساهمت بشكل مباشر في زيادة متطلبات الإنسان وتنويعها، هذا الأمر أدى إلى زيادة كمية النفايات المتولدة يومياً

وتنوعها وأصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة اتباع الأساليب العلمية في إدارة هذه النفايات سواء كان في طريقة جمعها أو حفظها أو في النقل والتخلص منها بطرق سليمة.

تحتوي النفايات الصناعية على العديد من المركبات الكيميائية التي تعتبر خطراً على جميع الكائنات الحية وتسبب تلوث الهواء والمياه والتربة، ومن أهم أسباب ازدياد النفايات الصناعية هو عدم تطوير الطرق السليمة للتخلص منها، إضافة إلى نقص المسؤولية لدى أصحاب الصناعات مما يؤدي بهم إلى التخلص من النفايات الصناعية بطرق غير سليمة.

كمية النفايات الصناعية المنتجة في فلسطين منتصف العام، 2005-2014

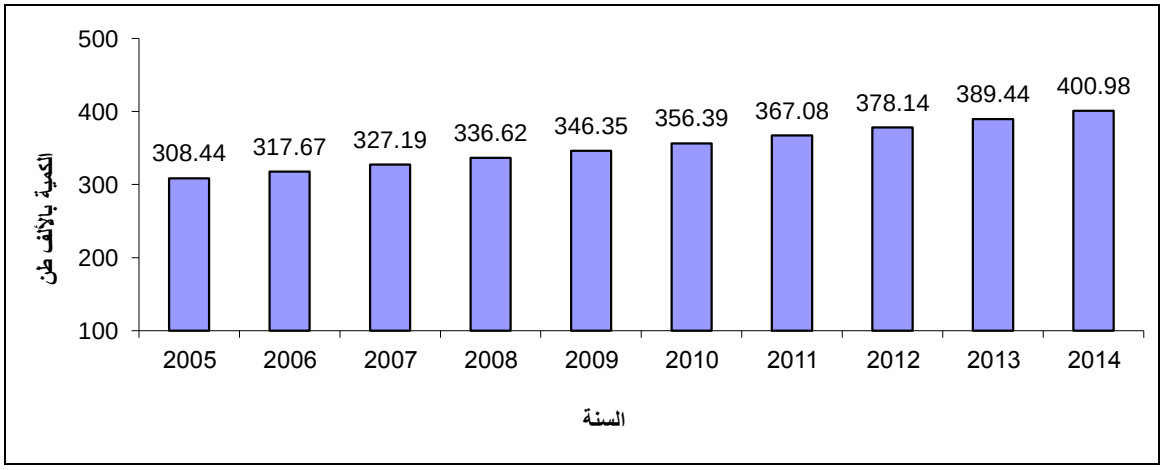

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات النفايات الصلبة- بيانات غير منشورة.

حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات):

إن أهم ثورة تكنولوجية في العصر الحديث هي الثورة التكنولوجية في قطاع النقل، ذلك أن وسائل النقل المعروفة من سكة الحديد والنقل على الطرق البرية والنقل المائي والنقل الجوي قد شهدت في القرن العشرين تطورات تكنولوجية غير مسبوقة في التاريخ الإنساني.

ويأتي تأثير وسائل النقل في حياة المجتمع من زاويتين مهمتين هما:

الأولى: تعتبر وسائل النقل عاملاً محدداً له أهميته القصوى في تحديد اختيارات الأفراد وأسرهم للمكان الذي يسكنون فيه وكذلك مكان العمل.

الثانية: تؤثر وسائل النقل بدرجة كبيرة في قدرة الأشخاص على دفع أسعار السلع التي تنقلها هذه الوسائل حيث تدخل تكاليف النقل في أسعار بيع السلع وكذلك تؤثر تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة في أسعار بيع المنتجات النهائية، وهذا يوضح الدور الكبير الذي يلعبه قطاع النقل في دائرتي الإنتاج والتوزيع في المجتمع.

في فلسطين بلغت حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات) 67.0% وذلك في العام 2012.

حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات) في فلسطين لسنوات مختارة

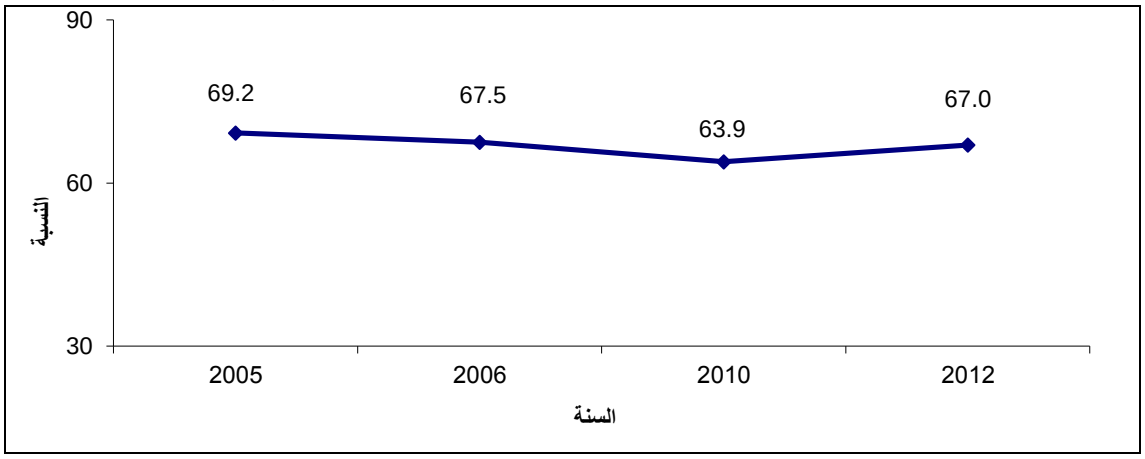

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات النقل والاتصالات في فلسطين 2005-2012 (بيانات غير منشورة)

الفصل الثالث

تحديات التنمية المستدامة في فلسطين

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكاً متزايداً بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداماً، بعد أن ارتبط نمط الحياه الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات خطيرة، مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاذ الموارد غير المتجددة، الأمر الذي دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام، يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة، وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى[25].

لعبت العوامل السياسية، وما زالت، الدور الحاسم والرئيسي في التأثير على مجمل العملية التنموية في فلسطين، إذ يُشكل الوضع الفلسطيني الراهن مثالاً فريداً لهذا التأثير يتداخل فيه السياسي بالتنموي في سياق جدلي وتأثير متبادل، ويمكن تلمس ذلك بوضوح من خلال متابعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حددت خصائص المجتمع الفلسطيني الحالي وصيرورته وتأثره بالمتغيرات السياسية وبتأثيره عليها[26].

وتتمثل أهم تحديات التنمية المستدامة في الفقر الشديد والموارد الطبيعية المستنزفة والزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية، وما لها من تأثير سلبي وخطير على قطاع عريض من طبقات المجتمع، وانتشار الأمراض الوبائية، علاوةً على ذلك نقص في خدمات البنية التحتية المناسبة، فضلاً عن النقص في تدفق المساعدات التنموية الرسمية ومشكلة الديون الخارجية بالإضافة إلى عدم السيطرة على المصادر والموارد الطبيعية وعلى معظم أراضي فلسطين بسبب الاحتلال، ناهيك عن الحدود والمعابر المائية والجوية والأرضية التي يسيطر عليها الاحتلال.

إن هناك وعياً متزايداً بأن قضايا السكان والفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والبيئة هي قضايا وثيقة الإرتباط لدرجة أنه لا يمكن بحث أي منها على انفراد. ويُنظر إلى العوامل السكانية في بعض الأحيان باعتبارها مثبطات للتنمية المستدامة، لأن العوامل الديمغرافية عندما تقترن بالفقر والافتقار إلى فرصة الوصول إلى الموارد في بعض المجالات، والإفراط في الاستهلاك وأنماط الإنتاج في مجالات أخرى تُسبب أو تُؤدي إلى تفاقم مشاكل التدهور البيئي ونفاذ الموارد، ومن ثم تُعرقل التنمية المستدامة.

يواجه العمل التنموي الفلسطيني جملة من التحديات الخارجية والداخلية المتداخلة، وفيما يلي أهم هذه التحديات:

أولاً: تحديات بيئية وتتمثل في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية

إن الاستمرار في استنزاف الموارد الطبيعية لدعم أنماط الانتاج والاستهلاك يؤدي إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الهواء والماء والتربة، ومن ثم إعاقة تحقيق تنمية مستدامة، إضافة إلى وطأة التحديات البيئية العظمى التي تتمثل في التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، كما أن نقص الموارد المائية وندرتها وتدهور

[25] معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، خيري، سمر؛ غانم، مرسي، 2013، مصر.

[26] خطة التمية الوطنية 2014-2016، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، دولة فلسطين.

نوعيتها، والاستغلال غير المتوازن والاستخدام غير الرشيد لها، فضلاً عن تدهور الغطاء النباتي والتربة أدى إلى تراجع التنوع الحيوي النباتي والحيواني، وأخيراً هناك العديد من المخاطر البيئية الناجمة عن النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية والمبيدات الحشرية.

ثانياً: التحديات السياسية الخارجية وتشمل

الاحتلال الإسرائيلي:

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أبرز التحديات التي تواجه مجمل العمل الفلسطيني، إذ تستمر إسرائيل في سيطرتها على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية والأغوار، وفي فرض حصار خانق على قطاع غزة، ناهيك عن بناء جدار الضم والتوسع الاستيطاني وبناء المستعمرات ومصادرة الأراضي، وما تتعرض له القدس من عزل وتهويد القدس الشرقية ومقدساتها وتهجير ساكنيها.

وما يزال الاحتلال الإسرائيلي يسيطر ويتحكم بجميع مقدرات الشعب الفلسطيني ويقطع أوصاله ويقيد تجارته، ليكن الاقتصاد الفلسطيني تابعاً بالاقتصاد الإسرائيلي، بهدف تركيع الشعب الفلسطيني وإرهابه.

ومما لا شك فيه فإن العدوان الاسرائيلي الأخير بشراسته على قطاع غزة دمر القطاع من كافة النواحي، حيث أن حكومة الوفاق الوطني وضعت خطة وطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار لتوفير خارطة طريق للخروج من الأزمة الإنسانية الحالية وصولاً إلى تحقيق تنمية طويلة الأمد في القطاع الاجتماعي والبنية التحتية والقطاع الاقتصادي وقطاع الحوكمة، حيث أن الاستمرار المتكرر في الاعتداء على قطاع غزة يُشكل عقبة في تحقيق الرخاء والنمو المستدام في قطاع غزة.

سياسة الإغلاق والحصار المستمر:

منذ أواخر العام 2000 قامت إسرائيل بانتهاج سياسة إغلاق المدن ومنع تنقل الأفراد بين المدن وأحكمت إغلاق الطرق الرئيسية، وقد أدت تلك الإجراءات إلى عدم إمكانية إقامة اقتصاد فلسطيني مستقل بذاته حيث لا يمكن تحقيق أي استقلال اقتصادي بدون استقلال سياسي، مما ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر في فلسطين وعزز من رغبة الأفراد في الهجرة خارج الوطن.

عدم السيطرة على المعابر والحدود:

ان عدم وجود معابر وحدود تتحكم بها دولة فلسطين يعتبر من المعيقات الرئيسية لإمكانية التصدير لخارج البلد، وكذلك الاستيراد للعديد من السلع ومن مناطق ودول أخرى.

ثالثاً: التحديات السياسية الداخلية وتتمثل في عدم توفر بيئة من القوانين والتشريعات

إن عدم وجود بيئة من القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار داخل فلسطين، يعيق إحداث تنمية حقيقية في الاقتصاد الفلسطيني حيث يمكن تعزيز ذلك من خلال توفير محفزات اقتصادية وإعفاءات جمركية تساعد على تهيئة الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة مع مرور الوقت.

رابعاً: تحديات اقتصادية وتتمثل في

تراجع الوضع الاقتصادي العام والأزمة المالية:

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية بدرجة بالغة بسبب تشابكه وارتباطه الكبير بالاقتصاد الإسرائيلي الذي تراكم عبر سنوات طويلة من الاحتلال والإخضاع الاقتصادي الذي أدى إلى تبعية شبه كاملة للاقتصاد الإسرائيلي، وكنتيجة لتراجع الوضع الاقتصادي العام، ظهر هناك انخفاض في معدلات النمو، وزيادة في معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى إفقار شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني، وضعف الاستثمار، وعجز في الميزان التجاري.

الفقر والبطالة:

أدى الوضع الاقتصادي والسياسي القائم إلى تراجع الوضع المعيشي العام للسكان، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة المبذولة لتذليل الصعوبات في الوضع الاجتماعي، إلا أن قضايا الفقر والبطالة واتساع الفجوة الاجتماعية، ما زالت تلعب دوراً أساسياً أمام إمكانية تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المجتمع الفلسطيني، ومما لا شك فيه أن انتشار الفقر بين فئات المجتمع بنسب مرتفعة، يضاعف العبء على برامج الحماية الاجتماعية، ويزيد الطلب على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وعليه فإن أهم التحديات التي تواجه واضع السياسات الفلسطيني هو الحد من التباطؤ الاقتصادي والنهوض به في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية، والصعوبات الاقتصادية السائدة، وتقليص معدلات الفقر والبطالة.

الديون:

تُمثل الديون أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤدي للتأثير سلباً في المجتمعات الفقيرة بصورة خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، حيث تُشكل الديون وأعباؤها عقبة في طريق النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع

مُتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين

تواجه دولة فلسطين تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث أعاق الاحتلال الإسرائيلي وبشكل مستمر جميع أوجه التنمية في فلسطين، واستنفذ مصادر الشعب الفلسطيني وطاقاته، كما أضر بالبيئة الفلسطينية، وعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة.

عمل الاحتلال الإسرائيلي وبشكل مبرمج على منع الفلسطينيين من السيطرة على الأراضي، والمياه، والأجواء الفلسطينية، والتي شملت مظاهرها إغلاق نقاط العبور، والحد من حركة المواطنين والبضائع، كما أغلقت ودمرت قوات الاحتلال مطار وميناء غزة، وأعادت احتلال معظم المدن الفلسطينية.

لذا فإن إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي والوطني لدعم الجهود الراهنة لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لهو من أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

كما وأن التخفيف من حدة الفقر، والبطالة، وتحسين مستوى التعليم، والوضع الصحي في ظل ندرة الموارد المالية تُمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين.

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين:

من أجل تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، فإن دولة فلسطين تطالب المجتمع الدولي ببذل جهود إضافية لمساعدة الشعب الفلسطيني على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

على الصعيد البيئي:

1. تدخل المجتمع الدولي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية.
2. دعم الإستراتيجية البيئية الفلسطينية لحماية المصادر الطبيعية من جميع مصادر التلوث لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة بيئية مستدامة.
3. ضرورة إدارة وتطوير الموارد المائية في الحاضر والمستقبل ودعم جهود تنمية مصادر المياه المتجددة، والعمل على تطوير تقنيات جديدة لتجميع مياه الأمطار، وإعادة الاستخدام للمياه العادمة المعالجة.
4. المساعدة في نقل تكنولوجيا صديقة للبيئة في مختلف المجالات كالزراعة، والصناعة، وتشجيع آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والنظيف.
5. المساعدة في وضع أسس سليمة للتخطيط العمراني بما يضمن الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية وتجنب الإضرار بالبيئة.
6. دعم خطط الحد من تلوث الهواء والماء والتربة، وذلك بوضع إجراءات للتقليل من التلوث الصناعي ومصادر التلوث الأخرى.

7. العمل على حماية البيئة البحرية، والطمر الصحي للنفايات الصلبة، والعمل على توسيع شبكات الصرف الصحي، وإصلاح الشبكات القائمة.
8. التخطيط القطاعي للبيئة واعتماد منهج التكامل في التخطيط بين ركائز التنمية المستدامة الثلاثة، البيئية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني وعدم الاخلال بذلك لصالح أي من القطاعات على حساب قطاع آخر.

على الصعيد الاجتماعي:

1. دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، وزيادة دخل الفرد، وتعزيز دور المرأة.
2. بناء القدرات، ودعم الشباب الفلسطيني، وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم، والإدارة السليمة للمصادر البشرية.
3. التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.
4. المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى فلسطين، وتطوير القدرات الفلسطينية في مجال البحث العلمي، والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.
5. تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.
6. دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية مادياً وفنياً لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.
7. دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.

على الصعيد الاقتصادي:

1. تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي دمّرها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك إنهاء حالة الحصار المفروضة على المدن والقرى الفلسطينية.
2. دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية.
3. المساعدة في خلق بيئة ملائمة لجذب المستثمرين وذلك للاستثمار في مختلف القطاعات.
4. تعزيز دور الإدارة الاقتصادية لمؤسسات دولة فلسطين وذلك بتطوير قدرات الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

على الصعيد السياسي:

1. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته من أجل إيجاد بيئة ملائمة لدعم الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والسلام، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني من السير باتجاه التنمية المستدامة.
2. تطبيق السيادة الدائمة والكاملة للشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية بما في ذلك السيطرة على الأرض، والمصادر المائية، والحدود والأجواء الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بناءً على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 55/209.
3. تسهيل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم، ودفع التعويضات لهم حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194.
4. تركيز الجهود الدولية نحو تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية لمساعدتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

5. زيادة المساعدات المالية والفنية لدولة فلسطين لتطوير خطة شاملة لبناء المؤسسات والنهوض بالمجتمع الفلسطيني.

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن تحقيق التنمية الفلسطينية المستدامة يتطلب:

أولاً: إنهاء الإحتلال والوصول إلى الدولة الفلسطينية

لا يمكن الوصول الى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة دون إنهاء للإحتلال والوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة، حيث أن متطلبات التنمية هو توفير استقرار سياسي وفي حال تحققت الدولة يمكن عندها تحقيق تنمية اقتصادية تتوازن مع الموارد الطبيعية المتوافرة، بحيث توازن في تلبية احتياجات السكان وتحقيق الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة وذلك من خلال توفير فرص عمل، ومن ثم تلبية الإحتياجات الاجتماعية لكافة أفراد الأسرة وصولا لمبدأ تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع.

ثانياً: الوصول الى أهداف التنمية الألفية

كما هو معروف أن الدول العربية قد تبنت قرارات هيئة الأمم المتحدة والمتعلقة بضرورة وصول الدول إلى الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، وفي الشأن الفلسطيني فإنه من الصعب تحقيق كافة هذه الأهداف في ظل وجود احتلال، علماً بأنه قد تحقق عدد من هذه الأهداف حتى اللحظة. ولكن في حال توفر الإستقرار السياسي وتوفرت الموارد المالية للسلطة فإنه يمكن الوصول إلى هذه الأهداف.

ثالثا: الاعتماد على الإنتاج المحلي

لقد اتخذت دولة فلسطين قرارها خلال عام 2010 بمنع استيراد سلع منتجات المستعمرات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، وتشجيع استهلاك البضائع المحلية الأمر الذي سيساعد في استمرار وبقاء عمل المصانع والشركات المحلية، على الرغم من الصعوبات التي تعاني منها هذه المصانع والشركات في تصدير المنتجات إلى الخارج. فتشجيع استهلاك البضائع المحلية سيزيد من الإنتاج وبالتالي يساعد على زيادة الطلب على السلع ومن ثم تخفيض البطالة وتحقيق العدالة وزيادة فرص العمل بين الجنسين.

رابعاً: تفعيل التشريعات البيئية

إن تفعيل التشريعات البيئية وتطويرها والحرص على إدماج البعد البيئي والمخططات التنموية، بما في ذلك دراسة التأثير البيئي للمشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وإدراج حق الإنسان في البيئة المتوازنة والتنمية المستدامة ضمن الحقوق الأساسية في القوانين والدساتير الوطنية، إسهاماً في تحقيق العدالة الإجتماعية.

المراجع

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مستويات المعيشة في فلسطين: الانفاق، الاستهلاك، الفقر، 2011. رام الله – فلسطين.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. الفقر في فلسطين. تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009–2010. رام الله – فلسطين.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. مستويات المعيشة في فلسطين: التقرير النهائي (كانون ثاني 2010– كانون ثاني 2011). رام الله – فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. مستويات المعيشة في فلسطين: التقرير النهائي (كانون ثاني 2009– كانون ثاني 2010). رام الله – فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح توجهات الاسر حول واقع الفساد وانتشاره في فلسطين، 2013. رام الله – فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. قاعدة بيانات مسح الضحية 2008– 2012. رام الله – فلسطين.
7. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح التعليم للاعوام الدراسية 2012/2011–2005/2004– وزارة التربية والتعليم. رام الله–فلسطين.
8. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2014. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2012–2013. رام الله –فلسطين.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. تقديرات منقحة بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله– فلسطين.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات، 1997. رام الله –فلسطين.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. قاعدة بيانات مسح الأسرة الفلسطيني 2010. رام الله –فلسطين.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية 2002– النتائج الأساسية. رام الله –فلسطين.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنوع الحيوي الجزري، بيان صحفي، 2014. . رام الله –فلسطين.
14. إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني/يناير 1997 .
15. تقرير التنمية الإنسانية 2010 / 2009. الأرض الفلسطينية المحتلة، الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
16. البيان الصحفي لسلطة جودة البيئة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة 2010/06/04 المنشور على وكالة معا الإخبارية.
17. الاستعراض الشامل لمسالة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. تقرير الأمين العام. لجنة التنمية المستدامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة 1999.
18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.
19. تقرير التنمية البشرية 2011، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت. بير زيت – فلسطين.
20. الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الاستدامة البيئية الحضرية، 2011.

21. د. نعيم البارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
22. م. ريده ذيب، د. سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، 2009.
23. التقرير الصحي السنوي، وزارة الصحة، 2013 .
24. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2013.
25. استدامة بيئية نحو حياه أفضل، مشروع بيت لحم 21- معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج)، 2006
26. الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، صلاح محمد الغزالي، جمعية الشفافية الكويتية، 2010.
27. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. إحصاءات الحسابات القومية 2006-2013. رام الله- فلسطين.
28. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح أسعار المستهلك، 2006- 2013. رام الله – فلسطين.
29. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. سلسلة المسوح الاقتصادية، 2000-2010. تقرير النتائج الرئيسية.
30. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات النقل والاتصالات في فلسطين 2005-2012.
31. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. الإحصاءات الزراعية- بيانات متنوعة، 2004-2012. رام الله – فلسطين.
32. خطة التنمية الوطنية 2014-2016، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، دولة فلسطين.
33. معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، خيري، سمر؛ غانم، مرسي، 2013، مصر.
34. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1998.
35. مقالة بعنوان التنمية الفلسطينية بين مطرقة الاحتلال وسندان الفساد نشرت يوم السبت 18-09-2010 أعدت بقلم ناديا أبو زاهر.
36. إعلان الحق في التنمية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41، 1986/12/4.
37. مقالة د. نصر عارف، مفهوم التنمية، إسلام أون لاين، بدون تاريخ.
38. تقارير معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).
39. عبد الرحمن تيشوري، النمو والتنمية أوهام نظرات مقترحات، الحوار المتمدن العدد- 1314، 2005/9/11.
40. دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية.
41. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية، 2013.
42. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة، 2011. التقرير السنوي. رام الله – فلسطين.
43. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. المنبعثات إلى الهواء، 2011. تقرير منهجي. رام الله – فلسطين.
44. ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ 2003 م، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا، 2011.
45. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2013. التقرير السنوي، الجزء الثاني.
46. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح البيئة المنزلي، 2013. النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.
47. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح الطاقة المنزلي، تموز 2013. النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.
48. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. جداول وميزان الطاقة في فلسطين، 2012. رام الله – فلسطين.
49. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. جداول احصاءات المياه في فلسطين، 2012. رام الله – فلسطين.

50. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات النفايات الصلبة– بيانات غير منشورة.
51. الإسلام والتنمية الاقتصادية، (2014) د. محمد علي الحسيني، مجلة النبأ، العدد 58.
52. مقالة على الانترنت بعنوان التنمية الاقتصادية في فلسطين، نشرت بتاريخ 2010/2/3 إعداد د. محمد فتحي شوشر شقورة.
53. بتسليم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2014.
54. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. إحصاءات استعمالات الأراضي في فلسطين، 2008. رام الله – فلسطين.
55. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد الزراعي – 2010، النتائج النهائية – الأراضي الفلسطينية. رام الله – فلسطين.
56. لميس عفانة، استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية، 2010.
57. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2013: نتائج أساسية. رام الله – فلسطين.
58. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014. احصاءات التجارة الخارجية. رام الله . فلسطين (بيانات غير منشورة).
59. د. عيسى، مقال بعنوان "استخدام اسلحة ملوثة في غزة جريمة حرب"، وكالة معاً الاخبارية، نُشرت بتاريخ 2014/09/03.
60. محمد أبو سليم، (2013). العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية، مدونة تكنولوجيا التعليم.
61. النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، نعيم؛ معتز. مجلة جامعة دمشق–المجلد الخامس عشر– العدد الأول– ١٩٩٩.
62. الشنار، حازم. الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، 2013.

63. Human Development Report 2013. United Nations Development Program (UNDP) New York, US.
64. World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008
65. WHO (2006-2008) 'Country Cooperation Strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory'.
66. Sawaya AL, Martins P, Hoff man D, Roberts SB (2003) 'The link between childhood under nutrition and risk of chronic diseases in adulthood: a case study of Brazil', Nutrition Rev; 61: 168–75 cited in Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory'
67. WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat.
68. World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.
69. OCHA-oPt (2007) 'The Closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences', Special Focus; OCHA-oPt (2007) 'Gaza Fishing: An Industry in Danger', Special Focus.
70. Human Rights Watch (2004) 'Razing Rafah: Mass Home Demolitions in the Gaza Strip'.
71. Sustainable Development, Supreme Education Council, 2013.
72. Annual Water Status Report(2012), Palestinian Water Authority.

ملحق إحصائي

1. الزراعة/ الأراضي

مؤشرات الزراعة في فلسطين

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008
التغير في استخدام الأراضي المزروعة (كم^2)	-16.4	-14.0	-23.1	-4.4	8.3
مساحة الأراضي المزروعة والصالحة للزراعة (كم^2)	1,488.1	1,490.6	1,481.5	1,500.2	1,513.0
استخدام الأسمدة (ألف دولار أمريكي)	34,446	35,246	36,595	39,590	47,290
استخدام المبيدات الزراعية (ألف دولار أمريكي)	26,143	26,626	26,823	30,534	35,972

ملاحظة : سنة الأساس: 1998، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة فيها 1504.6 كم^2 .

2. البيئة البحرية الساحلية

كمية صيد الأسماك السنوي في فلسطين للأعوام 2004-2013

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كمية صيد الأسماك السنوي (طن)	2,951	1,814	2,324	2,701	2,844	1,525	1,699	1,318	2,091	1,929

3. المياه

مؤشرات المياه في فلسطين

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة المياه المستخرجة من المياه الجوفية والسطحية من المياه المتاحة (%)	86.5	86.2	85.2	82.6	81.8	81.8	82.4	83.8
كمية المياه المزودة للإستخدام المنزلي (مليون م^3/السنة)	153.2	160.2	175.6	185.5	182.2	..	186.0	199.9

(..) : غير متوفر

4. الفقر

خط الفقر في فلسطين بالشيكل الإسرائيلي للأعوام، 2009 – 2011

السنة	خط الفقر الوطني	خط الفقر الشديد
2009	2,168	1,719
2010	2,237	1,783
2011	2,293	1,832

نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين حسب المنطقة، 2009-2011

السنة	الفقر			الفقر المدقع			فجوة الفقر			شدة الفقر		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
2009	19.4	38.3	**26.2**	9.1	21.9	**13.7**	4.2	10.1	**6.3**	1.4	3.8	**2.3**
2010	18.3	38.0	**25.7**	8.8	23.0	**14.1**	4.1	10.3	**6.4**	1.4	3.9	**2.4**
2011	17.8	38.8	**25.8**	7.8	21.1	**12.9**	3.9	9.3	**6.0**	1.4	3.2	**2.1**

النسبة المئوية للأسر القادرة على الوصول إلى مياه شرب آمنة (حسب تعريف المؤشر في مؤشرات التنمية الألفية)

السنة	فلسطين				الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	حضر	ريف	مخيمات		
2004	**97.9**	..	..	..	**97.1**	**99.5**
2005	**95.9**	97.4	91.0	99.7	**94.8**	**98.0**
2006	**93.8**	96.0	86.3	99.1	**91.9**	**97.3**
2008	**94.1**	96.1	90.3	99.5	**94.1**	**97.0**
2009	**94.1**	..	..	..	**94.1**	**95.8**
2010	**94.2**	95.7	84.7	99.9	**91.2**	**99.9**
2011	**93.8**	..	..	..	**93.8**	**96.6**
2012	**96.6**	97.3	93.2	96.9	**95.8**	**98.0**
2013	**97.5**	97.9	96.5	99.7	**97.1**	**99.9**

(..) : غير متوفر

نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء للأعوام 2003-3013

السنة	2003	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013
فلسطين	0.6	0.5	0.4	0.5	0.2	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1

5. الحكم

عدد الجرائم المبلغ عنها في الضفة الغربية لكل 1000 نسمة من السكان

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الضفة الغربية	7.22	7.40	7.83	7.39	8.07

6. الصحة

مؤشرات الصحة في فلسطين

المؤشر	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	28.3	..	28.2	..	..	23.4	..	..	..
توقع الحياة عند الولادة (ذكور)	71.4	71.7	71.7	70.2	70.5	70.8	71.0	71.3	71.5
توقع الحياة عند الولادة (إناث)	72.9	73.0	73.2	72.9	73.2	73.6	73.9	74.1	74.4
معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة للنساء 15-49 سنة	50.6	..	50.2	..	..	52.5	..	..	..
الحالة الغذائية للأطفال (النسبة المئوية للنحول والسمنة المفرطة) / الهزال	2.8	..	1.4	..	..	3.3	..	..	..

(..) : غير متوفر

7. التعليم

مؤشرات التعليم في فلسطين

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي	89.0	87.5	83.9	93.5	91.9	91.0	89.9	90.7	92.2	93.6
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار حسب النوع:										
كلا الجنسين	**92.3**	**92.9**	**93.5**	**93.8**	**94.1**	**94.6**	**94.9**	**95.3**	**95.9**	**96.3**
ذكور	96.5	96.9	97.1	97.2	97.1	97.4	97.6	97.9	98.2	98.4
إناث	88.0	88.9	89.8	90.3	90.9	91.7	92.2	92.6	93.6	94.1

8. الخصائص السكانية (الديموغرافية)

مؤشرات الخصائص السكانية في فلسطين

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو السنوي للسكان في فلسطين (منتصف العام)	2.96	2.96	2.97	2.86	2.87	2.88	2.98	2.99	2.96	2.94	2.90
نسبة سكان الريف من عدد السكان الكلي	28.3	28.3	28.3	17.0	17.0	17.0	16.9	16.9	16.8	16.8	16.7
معدل الخصوبة	4.6	..	4.6	4.6	4.4	4.4	4.1	..	..	..	..
نسبة الإعالة (شباب-كهول)	97.6	96.3	94.2	85.9	83.6	81.4	79.5	77.9	76.5	75.4	74.3

(..) : غير متوفر

9. النمو الاقتصادي

مؤشرات النمو الاقتصادي في فلسطين للأعوام 2006-2013

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	1,360.1	1,406.0	1,449.1	1,529.8	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,788.1
نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي (%)	24.7	18.1	23.0	24.6	22.1	19.3	21.6	22.1
التضخم (نسبة التغير السنوية في أسعار المستهلك)	3.84	1.86	9.89	2.75	3.75	2.88	2.78	1.72
معدل البطالة حسب النوع								
المجموع	**23.7**	**21.7**	**26.6**	**24.5**	**23.7**	**20.9**	**23.0**	**23.4**
ذكور	24.4	22.3	27.2	24.1	23.1	19.2	20.5	20.6
إناث	20.5	19.1	24.2	26.4	26.8	28.4	32.9	35.0
نسبة العمالة حسب النوع								
المجموع	**76.3**	**78.3**	**73.4**	**75.5**	**76.3**	**79.1**	**77.0**	**76.6**
ذكور	75.6	77.7	72.8	75.9	76.9	80.8	79.5	79.4
إناث	79.5	80.9	75.8	73.6	73.2	71.6	67.1	65.0
خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة	8.9	9.8	9.7	9.9	9.5	9.6	9.6	9.5
عدد الهواتف النقالة لكل 100 نسمة	21.0	27.1	33.9	45.4	64.3	68.2	73.2	72.9

التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي 2007-2013

النشاط الاقتصادي	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	15.6	13.4	11.8	11.8	11.9	11.5	10.5
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	12.5	12.1	12.1	11.4	11.8	11.9	12.2
البناء والتشييد	11.0	10.9	11.7	13.2	13.9	14.4	15.6
التجارة والمطاعم والفنادق	19.5	20.2	19.1	19.3	20.3	19.6	19.6
النقل والتخزين والاتصالات	5.6	5.0	5.7	6.0	6.1	6.5	6.4
الخدمات والفروع الأخرى	35.8	38.4	39.6	38.3	36.0	36.1	35.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

10. الشراكة العالمية

مؤشرات الشراكة العالمية في فلسطين للأعوام 2006-2013

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العجز في الميزان التجاري من السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-58.3	-50.7	-48.8	-49.3	-41.2	-36.8	-42.2	-36.5
نسبة مجموع الواردات والصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (%)	88.0	83.8	85.3	85.2	74.9	74.5	77.5	72.1
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي (%)	0.38	0.51	0.77	4.13	2.02	3.30	1.55	0.39
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي (%)	2.55	0.15	0.12	0.21	0.86	2.48	0.26	1.41

ملاحظة: سيتم تنقيح بيانات ميزان المدفوعات من عام 2000-2012 نهاية العام الجاري.